ما بعد سايكس – بيكو؟

نزار سلّوم

القسم الأول

إطار تاريخي – أبعاد جيوسياسيّة – ثورة ونظام وتنظيم جهادي – البنية التحتيّة

-1-

الشرق الأوسط، هو مصطلح فُرض على القاموس السياسي بقوّة الحضور البريطاني في مطلع القرن العشرين، وهو بالمقابل وبالمعنى الواقعي المجال الذي ولد في إطار إرهاصات وفصول الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918) وما تبعها من حراك سياسي دولي لتسوية "المسألة الشرقيّة" ووضع حدٍ نهائي لها، عبّر عنه بوضوح إعلان نهاية الامبراطوريّة العثمانيّة، وما رافق ذلك من تفاهمات واتفاقيات وصلت إلى خواتيمها في العام 1922، العام الذي يمكن اعتباره الباب الزمني الذي خرج منه الشرق الأوسط وارتسم على الخريطة الجيوسياسيّة العالميّة.

يمكن النظر إلى ولادة الشرق الأوسط، باعتبارها أصعب ولادة جيوسياسيّة في العصور الحديثة، وربما على مرّ التاريخ، فهي فضلاً عن وقتها الطويل الذي بدأ مع ظهور ما يُسمى بـ "المسألة الشرقيّة" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر مع هزيمة الامبراطوريّة العثمانيّة أمام روسيا، أدت إلى ظهور (عالم جديد – دول وكيانات) في واحدة من أقدم منطقة حضارات في تاريخ الانسانيّة.

بريطانيا، هي القابلة الرئيسة التي استولدت الشرق الأوسط مع مساعداتها ومن فرض نفسه شريكاً معها، وبالأخصّ: فرنسا وروسيا (الاتحاد السوفيتي).

الولايات المتحدة الأميركيّة، كانت بعيدة ومُستبعدة وبالكاد تحاول الخروج من عالم مبادئ ويلسون الأربعة عشر في حق الشعوب في تقرير مصيرها، إلى رحاب التدخل في مصير هذه الشعوب على نحو مباشر أسوة بالأم الكبرى: بريطانيا.

على مدى أكثر من قرن، تعاظم الحضور الأميركي في الشرق الأوسط على حساب بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي – روسيا، إلّا أنَّ هذا الشرق الأوسط ظلَّ قديماً ببطاقة ولادته

الانكليزيّة، التي تشير إلى مجاله الأوسع الفضفاض الذي يبتدئ من مصر غرباً، والآن من المغرب، ويصل إلى حدود الجمهوريات السوفيتية شمالاً.

يبقى أن مركزه الذي شرّحته اتفاقيّة سايكس – بيكو 1916، هو الذي يعطيه معناه الأخير، كما أنَّ ما جرى فيه من أحداث وما يجري يحسم سحنته وهويته الجيوسياسيّة تماماً.

-2-

ثلاثة أحواض حضاريّة كبرى شكّلت العمق التاريخي لمركز الشرق الأوسط، الحوض الفارسي، الحوض المصري والحوض السّوري (سوريا الطبيعيّة)، وفيما ورثت كل من الدولة الإيرانيّة والمصرية حوضيهما، بدا الحوض السّوري ممزقاً ومسلوباً ومنهوباً.

باستثناء إيران ومصر، كل الدول والكيانات السياسيّة التي ولدت وشكّلت الشرق الأوسط، هي دول وكيانات جديدة على التاريخ. كتلة الجزيرة العربيّة بممالكها وإماراتها جديدة، تركيا جديدة وإن كانت الوارث لمركز الامبراطوريّة العثمانيّة، الأردن، العراق، الكويت، لبنان، قبرص، الشام (سورية الراهنة) كيانات جديدة. إسرائيل ليست جديدة وحسب، بل جسم تم تصنيعه وفق منطق الإحلال الأوروبي في العالم الجديد (أميركا).

كل أسماء الدول والكيانات المستولدة من اتفاقية سايكس - بيكو ليس لها عمق تاريخي بالمعنى الذي يمنحها قوة حضاريّة ذاتيّة خاصّة. كذلك أسماء دول وكيانات كتلة الجزيرة العربيّة. يبقى أنَّ اسم سوريا هو الوحيد الذي يعني حوضه الحضاري، بالأخصّ الجانب الغربي منه (بلاد الشام) منذ وروده عند المؤرخ اليوناني (أبو التاريخ) هيرودوت في القرن الخامس قبل الميلاد وإلى الآن. النقطة التي ارتكز إليها بيكار سايكس – بيكو كانت دمشق. منها ابتدأ الرسم. الاتفاقية الفرنسيّة – الانكليزيّة، بهذا المعنى، كانت عملية تدمير جيو سياسي لحوض بدا أن دمشق مركزه. المؤتمر السوري العام الذي عُقد ومارس مهماته بدمشق ما بين 3 حزيران 1919 و24 تموز 1920، مع حكومته وقراره القاضي باستقلال سوريا في 8 آذار 1920، مع المطالب التي سلّمها للجنة الأميركيّة لاستفتاء السوريين حول مصيرهم والمعروفة باسم لجنة كينغ – كرين، هذا المؤتمر أكّد حقيقة التوافق ما بين الحوض الحضاري السّوري التاريخي والإرادة العامة للسوريين بعد قرون طويلة من غياب هذه الإرادة والوعي الوطني عموماً. أكّد هذه الحقيقة بتمسّكه باستقلال ووحدة سوريا – التي كانت تعني عنده بلاد الشام – مع اتحاد يضمها مع العراق، وهذه الحقيقة سيعود أنطون سعادة ليؤكد عليها ابتداءً من العام

1932 باعتباره هذا الحوض هو سوريا الطبيعيّة وفي تسمية فرعية أخرى سوراقيا، أي بلاد الشام والعراق.

ما حصل حينها، وابتداءً من مؤتمر الحلفاء في سان – ريمو في نيسان 1920، الذي اتخذ قراراً نهائيّاً بتوزيع منطقة سايكس – بيكو بين فرنسا وبريطانيا وفق مبدأ الانتداب الذي تنصّ عليه المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم، أي بعد قرار المؤتمر السوري العام باستقلال ووحدة البلاد السّوريّة، وصولاً إلى مختلف القرارات والتفاهمات الدولية التي اختتمت بمؤتمر لوزان (تشرين ثاني 1922 – تموز 1923، أقترح الاطلاع على الفقرات المرتبطة بهذا البحث في مقررات ونصوص مؤتمر لوزان بفتح الرابط: قرنٌ على معاهدة لوزان)... ما حصل لم يكن سوى تمزيق الحوض الحضاري السّوري إلى كيانات ودول جديدة تائهة بالمعنى التاريخي، متنابذة ومتصادمة بفعل الجرح المزمن لولادتها والذي لازمها ولم يزل حتى هذا التاريخ.

على هذا النحو، خضع الحوض الحضاري السّوري لـ (نظام: سايكس – بيكو).

الدولة الناشئة، من اتحاد دويلات كان الجنرال غورو المندوب السامي الفرنسي، قد أقامها مع بداية الانتداب بعد معركة ميسلون في تموز 1920، هذه الدولة التي أعلن الجنرال ديغول استقلالها، اسميّاً، في 28 أيلول 1941، ومن ثم لتبدأ رحلة استقلالها الواقعي في العام 1943، الذي اكتمل تماماً بجلاء آخر جندي فرنسي عن أراضيها في 17 نيسان 1946، ورثت وحيدة اسم سوريا التاريخي، واستمر الاسم معها لوحده، بعد غيابه لسنوات ثلاث ونصف في حقبة الوحدة مع مصر (1958 – 1961) التي جاءت تحت مُسمّى الجمهوريّة العربيّة المتحدة، ومن ثم مسبوقاً ومعرّفاً بالعربيّة، ابتداءً من العام 1961 بعد الانفصال عن مصر، ومن ثم تطبيقاً لإيديولوجيا حزب البعث العربي الاشتراكي الذي حكمها منذ العام 1963 وحتى أواخر العام 2024. وبالرغم من ذلك بقي اسم سوريا حيّاً متداولاً ومحمّلاً بمضمونه الحضاري التاريخي، وإنْ كان في الواقع لا يطابق مرتسمه الجيوسياسي.

-3-

هذه الإحاطة التاريخيّة العامّة، لماذا؟

- توم بارّاك، المبعوث الأميركي الخاص لسورية، قال في 25 أيار 2025:

"منذ قرن من الزمان، فرض الغرب خرائط وحدوداً مرسومة ووصايات وحكماً أجنبيّاً، فقد قسّمت اتفاقية سايكس-بيكو سوريا والمنطقة الأوسع لتحقيق مصالح إمبريالية، لا من أجل السلام. وقد كلّف هذا الخطأ أجيالاً كاملة، ولن نسمح بتكراره مرة أخرى.

لقد انتهى عصر التدخلات الغربيّة. المستقبل يعود للحلول الإقليمية، المبنية على الشراكات والدبلوماسية القائمة على الاحترام.

مأساة سوريا وُلدت من الانقسام. أما ولادتها من جديد فلا بدَّ أن تكون من خلال الكرامة، والوحدة، والاستثمار في شعبها. ويبدأ ذلك بالحقيقة، والمساءلة، وبالعمل مع دول المنطقة، لا بتجاوزها."

- توم بارّاك، أيضاً وبعد يومين، أي في 27 أيار 2025، خاطب أحمد الشرع قائلاً:

"أنت رئيس واحد لدولتين".

- توم بارّاك، أيضاً وأيضاً، يعود في 11 تموز 2025، ليقول:

"في حال لم يتحرك لبنان، فإنه سيصبح مجدداً جزءاً من بلاد الشام". كما قال إنَّ "لبنان يواجه خطر الوقوع في قبضة القوى الإقليميّة، ما لم تتحرك بيروت لحلّ مشكلة تسليم السلاح". "لبنان بحاجة إلى حلّ هذه القضية، وإلّا فقد يواجه تهديداً وجودياً".

ماذا تعني هذه الأقوال، وما هي ترجمتها السياسيّة؟

بوضوح شديد، تعني أنَّ رسّام خريطة "الشرق الأوسط الجديد" هو الولايات المتحدة الأميركيّة، التي كانت غائبة وبعيدة عن طاولة الرسم التي تحلّق حولها سايكس الانكليزي وبيكو الفرنسي، وبمشاركة لاحقة لـ سازانوف وزير الخارجيّة الروسي - القيصري، في خلال العامين 1915 – 1916، كما كانت بعيدة عن مائدة تسوية العام 1922 التي أرست المجسّم الأخير للشرق الأوسط. الولايات المتحدة "بما فيها إسرائيل" بعد أكثر من قرن تبدو متفرّدة في عملية ولادة الشرق الأوسط الجديد، وكأنها تثأر لاستبعادها من قبل بريطانيا وفرنسا، وها هي تشرع في عملية انتقام جيوسياسي في المكان نفسه. على أنَّ المسألة يجب ألّا تُفهم بأن الولايات المتحدة تصفّي حساباً تاريخيّاً مع أوروبا، بل بكونها إعلاناً عن نهاية "الرؤية الأوروبيّة" وتكريس الرؤية الأميركيّة، وتالياً الإسرائيليّة وقيادتها.

هل يعني ذلك كله، مع الانتباه خصوصاً إلى الصيغة التي استخدمها توم بارّاك " لبنان سيصبح مجدداً جزءاً من بلاد الشام"، أنَّ العمليّة ستكون بمثابة انقلاب على نظام سايكس – بيكو، والعودة إلى ما قبله؟

بالتأكيد، ما يجري ليس انقلاباً على نظام سايكس – بيكو، يعيد البلاد إلى ما كانت عليه من حالة (الوحدة الجغرافيّة) عشيّة الحرب العالميّة الأولى، ويفسح في المجال لها مجدداً كي تعيد إنتاج نفسها على هيئة دولة واحدة موحدة على كامل هذه الجغرافيا.

دون أدنى شكّ، الشرق الأوسط الجديد، يعني فيما يعنيه، تجاوز نظام سايكس – بيكو، كواقع جيوسياسي، نحو واقع جديد يمكن عنونته الآن بـ (ما بعد سايكس – بيكو)، وهو عنوان مؤقت لواقع يُعيد إنتاج نفسه أو يُعاد إنتاجه وفق عملية لم تكتمل بعد.

-4-

كان أنطون سعادة، منذ مطلع أربعينيّات القرن العشرين وفي مقالات متتابعة في جريدة الزوبعة، قد وضع مصطلح "الاستقلال الممنوح" واصفاً وعود بريطانيا وفرنسا بمنح مخلوقاتهما السّياسيّة في سايكس – بيكو 1916، الاستقلال التام. كان سعادة حاسماً في هذه المسألة " لأنَّ المانح له حق استرجاع الممنوح"، لذلك اعتبر هذا الاستقلال "وهماً".

إنَّ مراجعة نقديّة لنشوء الدولة الكيانيّة – المخلوق السايكس – بيكوي، في ضوء رؤية سعادة للحظة (فِطَامِ) هذا المخلوق، تتيح بشكل واضح تحديد سمات عامة مشتركة حكمت وجود هذه الكيانات، وهي سمات تؤول إلى ما يمكن أن نطلق عليه: **نظام سايكس – بيكو.** إلّا أنّه لا بدَّ من الانتباه هنا، إلى أنَّ مصطلح نظام سايكس - بيكو، وإحالة الوضع الجيوسياسي الناتج من الحرب العالمية الأولى ومن ثم الثانية إلى سايكس – بيكو، هو إحالة عامة إلى المصدر، حيث يكشف التدقيق التاريخي أنَّ تشكّل الكيانات السياسيّة التي نالت استقلالها في تواريخ مختلفة لم يكن تماماً وفق خريطة سايكس – بيكو 1916، بل وفق تسويات لاحقة أولها اتفاقيّة سان – ريمو 1920، كما أنَّ الأردن مثلاً، ولد كنتيجة لتسوية العام 1922 التي تشكّل الإطار النهائي لولادة الشرق الأوسط القديم، فيما لم تنصّ الاتفاقيّة على وجود دولة يهودية في فلسطين، بل "منطقة سمراء" تحت الوصاية البريطانية....

سيُنتِجُ "الاستقلال الممنوح" كياناً – دولة منقوصة ومذعورة. فهي منقوصة السيادة دائماً كصفة ملازمة لها وناتجة من التشوّه الخلقي أثناء ولادتها، وعلاقتها مع المجتمع محكومة بالخوف والذعر وفي الاتجاهين، المجتمع يخاف من الدولة التي بدورها تخاف منه.

في كيانين سياسيين عاصمتهما دمشق وبغداد، ستتشكّل، بحكم الوصف السابق وفي تاريخين متقاربين (1963: دمشق، 1968: بغداد)، ما نسميه (الدولة – القوقعة)، التي وضعت المجتمع كما هو تحت ثقلها، وهو وضع يُوصف بحكم الحزب الواحد، أو الحكم الديكتاتوري.

فيما الأردن، وإن كان يشترك معهما نسبيّاً بهذه الصفة، إلّا أنّه يظلّ في وجوده ومصيره مرتهناً لتسوية العام 1922، ومرجعيتها الخارجيّة.

يتفرّد لبنان، بخروجه النسبي عن هذا الوصف، بكون الدولة فيه ليست مرجعيّة نهائيّة لمواطنيه، كما في أنّها لا تحتكر العنف فيه، بل تشكّل إطاراً لتمثيل "الجماعات اللبنانيّة" بوصفها طوائف ومذاهب والتي هي مرجعيّة المواطن لا الدولة. وفيما تمكّنت دمشق وبغداد من التقدم على مسار تقليص النقصان في درجة السيادة الوطنيّة، خلال محطات مهمّة وخصوصاً في الثلاثين سنة الأخيرة من القرن العشرين، كان لبنان دوماً مسلوباً هذه السيادة على نحو شبه مطلق. يمكن القول، من هذه الزاوية، إنَّ لبنان شكّل نموذجاً مبكّراً عن نظام ما بعد سايكس – بيكو.

-5-

خلال قرن مضى، وقعت أحداث كبرى في نطاق خريطة سايكس – بيكو، والخرائط الناتجة عنها، غيّرت فيها على نحو واضح، ولكن دون أن يُعتبر ذلك نهاية أو انقلاباً على النظام الجيوسياسي الذي فرضته الاتفاقيّة.

في العام 1948، تم الإعلان عن قيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين.

في العام 1958، تم الإعلان عن قيام دولة واحدة تضم الجمهوريّة السّوريّة مع مصر.

في العام 1967، شنت إسرائيل حرباً استولت في نهايتها على سيناء والضفة الغربيّة والقدس ومرتفعات الجولان.

في العام 1973، شنت مصر مع الجمهوريّة العربيّة السّوريّة حرباً على إسرائيل أفضت في النهاية مع اتفاقية فضّ الاشتباك 1974 إلى عودة مدينة القنيطرة، كما أفضت مع اتفاقيات كامب ديفيد 1978- 1979 مع مصر إلى عودة سيناء إلى السيادة المصريّة.

ابتداءً من العام 1978، وصولاً إلى الآن، سيشهد لبنان حروباً متعددة مع إسرائيل، ستكون منظمة التحرير الفلسطينيّة في الطرف المقابل حتى خروجها من بيروت بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان في العام 1982 الذي شهد مواجهة كبرى اشترك فيها الجيش السوري على نطاق كبير ومؤثّر، ثم ستكون المقاومة الوطنيّة اللبنانيّة في مواجهة الجيش الإسرائيلي لفترة ليست طويلة، إلى أن يكرّس حزب الله نفسه كحركة مقاومة إسلاميّة في مواجهة إسرائيل إلى الآن.

في العام 1980 بدأت الحرب العراقيّة – الإيرانيّة، واستمرت حتى العام 1988، ووصفت بأنّها من أطول حروب القرن العشرين.

في العام 1990، اجتاح الجيش العراقي الكويت، ليتبع ذلك نشوء تحالف دولي كبير بقيادة الولايات المتحدة، حيث أعلن في العام 1991 الحرب على العراق. حرب أدت إلى خروج الجيش العراقي من الكويت وبدْءِ حصار طويل على العراق سيمتد حتى إعلان الولايات المتحدة وبريطانيا الحرب مجدداً على العراق في العام 2003، أدت إلى سقوط نظام حزب البعث العربي الاشتراكي بقيادة الرئيس صدام حسين، وبداية نظام سياسي جديد.

في العام 1993، ومن ثم 1995، تم توقيع اتفاقيّة أوسلو بين منظمّة التحرير الفلسطينيّة وإسرائيل، لتدخل القضيّة الفلسطينيّة مرحلة ما بعد الكفاح المسلح، وتتأسس السلطة الوطنيّة التي تقيم في رام الله، ثم لتأخذ الأحداث وجهة أخرى بعد انسحاب إسرائيل على نحو نهائي من قطاع غزّة في العام 2005، لتتمكن حركة المقاومة الاسلاميّة حماس من السيطرة على القطاع عسكرياً وسياسيّاً، ما شرّع شرخاً مستداماً مع السلطة في رام الله.

في العام 2000 انسحب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان، فيما أعتبر ذلك نصراً كبيراً للمقاومة الاسلاميّة "حزب الله"، وتالياً للبنان. ثم لتعود الحرب بين إسرائيل وحزب الله في تموز من العام 2006، ولتفرض في نهايتها شروطاً جديدة أدت لإنتاج وضع ساكن "ستاتيكو"، سيستمر حتى العام 2023.

في العام 2011 بدأت الاحتجاجات الشعبيّة في دمشق، التي سرعان ما تطورت إلى صراح مسلّح واسع النطاق، على مدى زمني طويل استمر حتى كانون أول 2024، حيث سقط نظام حزب البعث العربي الاشتراكي بقيادة الرئيس بشّار الأسد، وبدأ نظام هيئة تحرير الشام.

في 7 تشرين أول 2023، قامت حركة حماس بعملية "طوفان الأقصى"، لتباشر إسرائيل حربها المفتوحة على غزّة، سرعان ما تحولّت إلى عملية إبادة جماعيّة وتدمير ممنهج أحال القطاع بمدنه إلى ركام، وصولاً إلى حرب الجوع والتجويع، الأمر الذي جعل الأمم المتحدة تصف غزّة بـ "بيئة غير صالحة للحياة".

اشترك حزب الله مباشرة في الحرب ضد إسرائيل فيما أسماه "حرب الإسناد"، غير أنَّ إسرائيل قامت بشن حرب موسّعة على جنوب لبنان مع تمكّنها من قتل الأمين العام حسن نصرالله في 27 أيلول 2024، أدّت في النهاية إلى اتفاق أخرج حزب الله من الجنوب وراء نهر الليطاني، مع المطالبة بتسليم سلاحه دون قيد أو شرط.

في 13 حزيران 2025، بدأت إسرائيل حربها الجويّة ضد إيران، لتتبعها لاحقاً الولايات المتحدة الأميركيّة التي وجهت ضربة مؤثرة طاولت المفاعلات النوويّة الإيرانيّة التي خرجت

من الخدمة في نهاية هذه الحرب التي توقفت بموجب اتفاق تم التوصّل إليه في 24 حزيران 2025.

خلال هذا الوقت كلّه الذي وقعت فيه هذه الأحداث – الحروب وغيرها، تم الحديث عن شرق أوسط جديد، وتارة كبير، وتارة موسّع، في مناسبات متعددة، أشهرها في تسعينيّات القرن العشرين عندما طرح شيمون بيريز نظريته عن الشرق الأوسط الجديد بالتزامن مع إنجاز اتفاقيات أوسلو، ومن ثم ما بشرّت به الإدارة الأميركيّة على لسان كوندوليزا رايس عن الشرق الأوسط الكبير بالتزامن مع الحرب الاسرائيليّة على لبنان في تموز 2006، وأخيراً ما تكرر على لسان بنيامين نتنياهو، في مرّات متعددة، بالتزامن مع الحرب الإسرائيليّة على غزّة ولبنان وإيران 2023، 2024، 2025.

في الحالات كلّها، عندما تتم الإشارة إلى تغيير ما في هذه "المنطقة" يستخدم مصطلح "الشرق الأوسط" لتسميتها. وإذا كان بنيامين نتنياهو قد أكثر من عدد المرّات التي قال فيها إنَّ إسرائيل قد غيّرت خريطة الشرق الأوسط شاملاً فيها المركز الذي مرجعيته الأصليّة خريطة سايكس – بيكو، تبدو الإشارة الصريحة إلى هذا المركز وخريطته واضحة وربّما لأول مرة عند المبعوث الأميركي لسورية توم بارّاك في تصريحاته التي أوردناها آنفاً.

رحلة تغيير الشرق الأوسط، بدأت مع الحرب الإسرائيليّة على غزّة، غير أنَّ ملامح التغيير ستبدو واضحة على نحو جلي مع القضاء على قيادة حزب الله وفرض واقع جديد في لبنان، ولكن اليقين الكبير بالتغيير لم يظهر إلّا مع سقوط نظام حزب البعث العربي الاشتراكي المستمر منذ العام 1963، ودخول هيئة تحرير الشام دمشق، واستلامها السلطة كأمر واقع بتسوية دوليّة – إقليميّة. وهو الأمر الذي أتاح لنتنياهو القول متفاخراً: «إنَّ أمراً تكتونياً حصل هنا. زلزال لم يحصل منذ مئة سنة، منذ معاهدة سايكس – بيكو»، ليعود توم بارّاك للحديث عن نهاية سايكس – بيكو، بعد مضي ستة أشهر على حديث نتنياهو المتزامن مع الانقلاب الجيوسياسي في 8 كانون أول 2024.

عادةً، ما يشار إلى مشروع من إعداد المستشرق الإنكليزي – الأميركي برنارد لويس، يستهدف تغيير "الشرق الأوسط القديم" وإعادة تشكيله على أسس طائفيّة – مذهبيّة وعرقيّة، حيث وضع لويس المشروع كاستجابة لتساؤل وضعه مستشار الأمن القومي الأميركي في العام 1980، زبيغنيو بريجنسكي، تساؤل يطاول إيجاد الأسباب والمنهجيّة التي تمكّن الولايات المتحدة الأميركيّة من تغيير خريطة سايكس – بيكو. وسواء كانت هذه الرواية دقيقة على هذا

النحو أو لا، تبدو الرغبة الأميركيّة بإجراء هذا التغيير موجودة وواضحة دائماً، وخصوصاً في السنوات الأربعين الماضية، وقد تيسّر هذا التغيير على نحو غير مسبوق مع وقوع الحدث الدمشقي في 8 كانون أول 2024.

ملاحقة الدور الأميركي في إنجاز هذا الانقلاب، ربما أصبح سرداً تاريخيّاً تقليديّاً وواضحاً لا يحتاج لتحليلات معمّقة أو لاستنتاجات مغامرة للتأكد منه. المسألة هنا تتجاوز سذاجة الأخذ بنظرية المؤامرة أو نفيها. دون شكّ، تقع المسألة برمتها في حقل الاستراتيجية وما يلزم لإنجازها. المرتسم الجيوسياسي الذي كان عليه الشرق الأوسط القديم عِقدته القابضة كانت دمشق. فكّ هذه العقدة هو الطريق الوحيد الذي يتيح تغييره، وإلّا سيبقى قديماً مهما وقعت فيه من أحداث (العراق، لبنان...).

في ضوء هذه القاعدة الرئيسيّة، يمكن قراءة وملاحقة الدور الأميركي في الحدث الدمشقي منذ نشوئه ربيع 2011 وصولاً لمحطته الحاسمة بإسقاط الدولة – النظام، وتمكين هيئة تحرير الشام من استلام السلطة كطرف وحيد ودون شريك!

-7-

لم يمضِ وقت طويل، على انطلاق الاحتجاجات في ربيع العام 2011 ضد النظام السياسي الذي يرأسه بشّار الأسد، حتى ارتسمت خريطة القوى في حزم ثلاث: الدولة – النظام، الثورة، التنظيمات الجهاديّة. وفي حين يمكن الإحاطة بالحزمتين الأولى والثالثة على نحو واضح، تبقى الحزمة الثانية تعاني من ضبابيّة في محتواها أو تشكيلاتها ناتجة أساساً من عدم وضوح كافٍ لحاملها أو حواملها مجتمعة. التنظيمات الجهاديّة تتابعت في زمن لاحق على إعلان وجودها، فيما مصطلح "الثورة" كان قد شق طريقه منذ الأسابيع الأولى للاحتجاجات.

لم يكن حضور التنظيمات الجهاديّة المتحدّرة من التنظيم الأم - القاعدة، مُستبعداً ولا في أي وقت، وكذلك التنظيمات الوليدة الأخرى المتكاثرة والمتعددة والمرتبطة بمرجعيّات خارجيّة. القوى المنضوية تحت عنوان الثورة، في أغلبها، وجدت منذ البداية أنَّ هذه التنظيمات عامل مساعد في الوصول إلى إسقاط النظام، والنظام بدوره وجد في هذه التنظيمات عامل تخويف يمكن توظيفه لإضعاف الثورة.

في الواقع، الثورة والنظام معاً، وكل منهما لأسبابه كان يحاول الاستفادة من وجود هذه التنظيمات في المواجهة الدائرة بينهما، وعلى ذلك ارتكز الخطاب السياسي للدولة - النظام على فكرة مركزيّة تعتبر أنَّ هذه التنظيمات ستكون بديلاً عنه فيما لو هُزم، كما بالمقابل،

تجاوزت الجهات والشخصيّات المنضوية تحت عنوان الثورة خطاب النظام، في رؤيتها لطبيعة الخطر الذي تمثّله هذه التنظيمات.

ياسين الحاج صالح واحد من أبرز كتّاب الثورة ومنظريها، رأى في مقال مؤرّخ في (أكتوبر 2012) أنَّ هذه التنظيمات "تشكيلات عدميّة" ظهرت "على هوامش الثورة"، ووضّح من هي قائلاً: "نتكلم على تشكيلات بدائيّة وأصليّة تشابه الشبيحة، مثالها تنظيم القاعدة الذي قد يصح فيه الوصف بأنّه غريزة الإسلام الامبراطوري، صورته البدائيّة العاتية والمتحجّرة، أو لا شعوره السياسي. ولعلنا لا نخطئ في وصف القاعدة تنظيماً وفكراً، بأنّها شبيحة الإسلام الامبراطوري، أو شكله المطلق والعدمي، المضاد بنيويّاً للحياة والدنيا. (كتاب: الثورة المستحيلة، نسخة إلكترونيّة ص: 89 – 90)". وصالح نفسه كان قد حذّر في مقال سابق (أيار 2012) قائلاً: "من وجهة نظر المصلحة الوطنيّة السّوريّة تمثّل الجهاديّة خطراً جسيماً لكون توجهها فوق وطني، متمحور حول تصوّر الأمّة الإسلاميّة الوهمي، وليس لدى الجهاديين مشكلة في انهيار الدولة في سورية أو غيرها، بل هذا مرغوب في نظرهم، وليس لديهم مشكلة في تأجج النزاعات الطائفيّة، بل يعملون على ذلك بفجور. هذا فضلاً عن العداء للثقافة وللتنظيمات الاجتماعيّة والسياسيّة الحديثة. (كتاب: الثورة المستحيلة، ص 149)".

الوعي المُبكر بهذا الخطر، على هذا النحو، لا يجد ترجمة عملية له، فالقوى الفاعلة في الثورة تعايشت، ربما بضغوط خارجيّة، مع هذه التنظيمات مطمئنة إلى أنّها في النهاية ستكون خارج المشهد السياسي بفعل بنيتها وتاريخها ومنهجها وتصنيفها كتنظيمات إرهابيّة.

هيثم منّاع، يحسم في رؤيته لتلك المرحلة قائلاً "يمكن القول، إنَّ النصف الثاني من 2012 كان بامتياز زمن التطبيع مع العسكرة والتطيّف والتطرّف. كتاب: جبهة النصرة، نسخة إلكترونية، ص 60". هيثم منّاع، وبوضوح تام، ومنذ الشهور الأولى حذّر من العسكرة وفضح اتصالات أجريت معه من أجل هذا الأمر، واتخذ موقفاً متفرّداً برفض تسليح الثورة مهما كانت درجة العنف الذي تواجه فيه الدولة – النظام المتظاهرين في الساحات العامة.

الدولة – النظام، اعتقد بأن هذه التنظيمات قد تلجم جنوح الثورة نحو التغيير الجذري، لتعود للانضواء في عملية إصلاح سياسي محدود.

المعارضة السياسيّة الخارجيّة خصوصاً (الائتلاف، المجلس الوطني، المنصّات السياسيّة والشخصيات المستقلة)، رأت في هذه التنظيمات عاملاً مساهماً في القضاء على النظام السياسي، الذي ستكون هي بديلاً له بفعل الضمانات الاقليميّة والدوليّة، وعلى ذلك، وبالرغم من كل الأعمال التي قامت بها هذه التنظيمات ومسؤوليتها المباشرة عن مجازر معروفة، لم يصدر أي تصريح من قوى المعارضة السياسيّة التي مقرّاتها: إسطنبول، الرياض، الدوحة، أية إدانة أو حتى أي نقد من مستوى متواضع.

هيئة تحرير الشام (2017)، هي استنساخ من جبهة فتح الشام (2016)، التي هي استنساخ من جبهة النصرة (2012)، التي هي إحدى مواليد المنظمّة الأم – القاعدة.

الاستنساخ هنا، والذي حدث في محطات زمنيّة متتابعة، بضم تنظيمات أو بالتخلي عن تنظيمات أو بقتال تنظيمات وإعدامها، لن يكون دون دلالات، بل يشير على نحو محسوس، إلى نوع من الحركة المفرطة في التعاطي مع (الذات) تخليّاً عن مكونات فيها، أو ضمّاً لمكونات خارجها.

وبطبيعة الحال يمكن ملاحظة الاستنساخ الأول الذي حدث في 28 تموز 2016، عندما ولدت جبهة فتح الشام من النصرة، بكونه عملية إخراج للنصرة وأخواتها من المجال العقابي للقرار الدولي 2254 تاريخ 18 كانون أول 2015، الذي استثنى داعش والنصرة من مفعول وقف إطلاق النار والعمليات الحربيّة، وشرّع قتالهما لمختلف الأطراف. وعلى ذلك، ستكون النصرة، التي أصبحت جبهة فتح الشام، غير مشمولة بمجال القرار الدولي 2254 ومفاعيله. وسيتكرر الأمر نفسه، بعد معركة حلب (15 تشرين ثاني – 22 كانون أول 2016) التي حسمت لصالح الدولة - النظام، والوصول إلى وقف إطلاق النار وإجراء جولة مفاوضات في أستانا عاصمة كازخستان في 23 و24 كانون ثاني 2017، بين وفد الحكومة السّورية ووفد التنظيمات المسلحة برعاية روسيا وتركيا وإيران وممثلين عن الأمم المتحدة والولايات المتحدة، حيث عادت الوفود المشاركة لتأكيد مضمون القرار 2254 لجهة مواجهة "وقتال تنظيمي داعش والنصرة الارهابيين وفصلهما عن التنظيمات المسلحة المعارضة".

جبهة فتح الشام التي هي استنساخ من النصرة رفضت قرار ونتائج مفاوضات أستانا وسارعت بعد أيام ثلاثة فقط، إلى إعادة تشكيل نفسها تحت مسمّى: هيئة تحرير الشام وذلك لإقصاء نفسها عن مجال القصف الجوي الروسي من جهة والأميركي مع قوات التحالف من جهة مقابلة، حدث هذا الاستنساخ في 27 كانون ثاني 2017. يوثّق هيثم منّاع لحظات هذا الاستنساخ على لسان عبد الله العمري الذي عرض لجريدة القدس العربي، في 6 شباط 2017 أي بعد 10 أيام من هذه العملية، الحوارات التي دارات بين قيادات التنظيمات، التي اتفقت على ضرورة تجنّب ضربات قوات التحالف الدولي بحلّ جبهة فتح الشام، وتأسيس هيئة تحرير الشام وضم بعض الفصائل الأخرى إليها. اعتبر منّاع أنَّ هذه المسألة ليست سوى "فيلم جديد"،

في إشارة إلى دور أجهزة إقليميّة ودوليّة في إنتاجه (كتاب جبهة النصرة، صفحات: 97، 98، 99).

بالتأكيد، المسألة ليست شكليّة، بل تفسّر على نحو جليّ كيف أنَّ غرفة العمليّات الدوليّة – الاقليميّة، بهذا الاستنساخ، تعمل على حماية "خيار استراتيجي"، من خياراتها. خيار سيكون وحيداً في ظل الضعف العام الذي حلّ بـالمعارضة السّوريّة من جهة، وبالدولة – النظام من جهة مقابلة.

يمكن، بأقل منسوب من المغامرة، التيقّن من الولادة الوظيفيّة لجبهة النصرة، كما لمسارها، الذي تمحور حول فكرة مركزيّة واحدة: اسقاط الدولة – النظام، بمختلف الوسائل وبالاتفاق مع أي طرف خارجي يريد ذلك. أي من الأصل، كانت النصرة خارج أي مشروع سياسي، سواء أكان محليّاً، أو دوليّاً صادراً ببيان رئاسي أو بقرار من مجلس الأمن. وقد تولّى (الغرب: الأطلسي وأتباعه الإقليميين) تأمين هذه المسافة دائماً، وصولاً إلى تأمين جغرافيا مستقلة (مناطق خفض التصعيد - محافظة ادلب بشكل رئيسي) لحماية الجسم العسكري وفق اتفاقات أستانا.

الفكرة المركزيّة الوحيدة للنصرّة، التي تجنّبت دوماً، إلّا فيما ندر، ذكر إسرائيل والدول الغربيّة الأطلسيّة في أي مادة إعلاميّة صادرة عنها، هذه الفكرة المتمثّلة بإسقاط الدولة – النظام أمّنت للنصرة مكانة نموذجيّة وخاصة في الاستراتيجيتين الاسرائيليّة والأطلسيّة وحلفاؤهما جميعهم، الذين تولوا مسؤولية تعطيل مشاريع الحلول السياسيّة دوماً.

صدر بيان جنيف في 30 حزيران 2012، عن "مجموعة العمل من أجل سورية"، وعُرف بخطة كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة. النقاط الست التي تضمنها البيان لا تشير لا تصريحاً ولا تلميحاً إلى تنحي رئيس الجمهورية أو استبعاده أو استقالته. المعارضة الداخليّة وافقت مع الدولة - النظام على الخطة، فيما رفضتها المعارضة الخارجيّة مشترطة استبعاد بشّار الأسد ومن معه من إطار أي حلّ سياسي. جيفري ساكس الاقتصادي الأميركي المعروف والذي كان حينها مستشاراً للأمين العام، سيكشف في مرات متعددة، وآخرها في حديث علني في منتدى أنطاليا للدبلوماسيّة (16 نيسان 2025)، وأمام أحمد الشرع الذي حضر بصفته كرئيس انتقالي لسورية، أنَّ الولايات المتحدة هي من أجهضت خطة أنان، وهي من دفعت المعارضة لرفضها. ساكس شرح خلفيات الموقف الأميركي والغربي عموماً من الحدث السوري قائلاً: "نعلم جميعاً، منذ عهد أوباما وهيلاري كلينتون، وحتى ما أعلنه ترامب لاحقاً. هم من أنشأوا داعش والنصرة، فيما قامت دول الخليج بتمويل العمليّة. لم يكن الهدف يوماً سوى خدمة مصلحة إسرائيل... لم يكن من أجل الديمقراطيّة أو حقوق الإنسان، بل ضمن مشروع جيوسياسي (عملية تيمبر سيكامور) يخدم أجندات إقليميّة ودوليّة وخاصة إسرائيل".

تُعرف عملية "تيمبر سيكامور" بالعربيّة بـ خشب الجميز، وهو برنامج أدارته وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة لتدريب الفصائل المسلّحة المعارضة للحكومة السورية. (للتوسّع في المعلومات عنه، نحيل إلى مرجعين باللغتين العربيّة والانكليزيّة:

1) Timber Sycamore

2) خشب الجميز).

ما بين كانون ثاني 2017، وكانون أول 2024، جرت 23 جولة من مفاوضات أستانا التي شكّلت مرجعيّة الحفاظ على منسوب من الجمود لـ (الحدث السّوري)، ومع استبعاد المعارضة السياسيّة الخارجيّة من الجولة الأولى للمفاوضات، يمكن القول إنَّ القوى الداعمة لها بدأت بإدخالها في حالة (ذبول وظيفي)، لتجد نفسها، في نهاية الأمر، تستجدي لقاءً من قائد النصرة – هيئة تحرير الشام الذي حلّ رئيساً في قصر الشعب على هضبة جبل قاسيون بعيد دخوله دمشق في 8 كانون أول 2024.

-9-

يعود اعتماد التنظيمات الجهاديّة، ومنها خصوصاً هيئة تحرير الشام، كخيار رئيس وربما وحيد، من قبل فريق الوصاية الدولي – الإقليمي، وبالمقابل استبعاد قوى المعارضة السياسيّة الأخرى بمختلف اتجاهاتها، يعود بالدرجة الأولى إلى كون هذه التنظيمات بحكم بنيتها وسيرتها وسجلّ أعمالها وعقيدتها تملك القدرة الكافية على الدفع بـ "المنصّة السّوريّة" نحو "الحالة الصفريّة" التي تؤهلها لتكون منصّة رسم لمشروع جيوسياسي محكوم سلفاً بقوة مركزيّة كبرى تمثّلها الولايات المتحدة الأميركيّة، وقوة إسرائيل المتناميّة التي تحاول محاكاة الطبيعة التوسعيّة المميزة للإمبراطوريّات، فضلاً عن تركيا العائدة بطربوشها العثماني.

المعارضة السياسيّة، مهما كانت جذريّة، ستكون بديلاً للنظام القائم، ولكنها بالتأكيد ستكون وريثاً للدولة لا مدمّراً لها. الإصلاح الذي تعد به، سيبتدئ في حقل النظام السياسي حتماً، ثم سينتقل إلى مؤسسات الدولة القائمة. لذلك تم وضع حدٍ لدورها واستُبعدت، بعد أن أدّت وظيفتها كـ (قناع سياسي) لتنظيمات وتشكيلات مسلحة لا تعتبرها مرجعيّة لها في الحالات كلها.

التنظيم الجهادي، مهما بدا إصلاحياً أو ليس متطرّفاً، سيكون بديلاً للنظام والدولة في آن. الدولة في نظره لا تختلف عن النظام. كل ما هو قبله: (الدولة - النظام) جاهليّة يجب تدميرها. كل شيء يجب أن يبتدئ معه.

بهذا المعنى، يستهدف التنظيم الجهادي أولاً إعادة أي وضع يسيطر عليه إلى "الحالة الصفريّة"، التي تجد تعبيرها الرئيس في نسف مؤسسات الدولة وتدميرها، الأمر الذي يؤدي إلى شيوع مناخ من الفوضى العارمة في مختلف المستويات، فوضى ستكون أهم ظواهرها وأخطرها حالة عدم الاستقرار التي تضرب المجتمع لينكفئ نحو تعريفاته الأولى وما قبل الدولتيّة: العائلة، القبيلة والعشيرة، الطائفة والمذهب، والتي بغياب المؤسسات السياسيّة يلتجئ الأفراد إليها للاحتماء بمتاريسها. إلّا أنَّ المجتمع بتعريفاته هذه سيتشكّل من كتل صلبة، لكنها قلقة حتى حدود الهلع، قلقٌ يفقدها مخزونها التاريخي من المرونة والليونة وعناصر التشبيك التي تمكّنها من الاقتراب بعضها من بعضها الآخر، وبالمقابل، ولكونها صلبة سيكون هذا الاقتراب حادثاً صداميّاً ومشروع مذبحة.

لذلك، تُوصف هذه التنظيمات بكونها إقصائيّة، أي مُنتجة للمسافات بين التشكيلات الاجتماعيّة التي تُسمّى على نحو مجرّد، ولكنه موارب: مكوّنات.

التنظيم الجهادي، بطبيعته، يقف على النقيض من الدولة بمفهومها وطبيعتها.

لكن، لنعاين المسألة في مرآة التنوير، ماذا فعل، وكيف وصلت الدولة الحديثة إلى معناها؟

التنوير، فتّت صلابة التشكيلات الاجتماعيّة الأولى، وأمّن مصهراً موحداً لأفرادها. الكتلة الصلبة هنا ستنتقل لتتأسس متمركزة في دولة القانون، دولة الحقوق المتساوية التي لا أثر يطاولها من التشكيلات الأولى. احتكار العنف من قبل الدولة الحديثة هو أحد أشكال تفتيت مكونات صلابة التشكيلات الاجتماعيّة الأولى، لكن جنباً إلى جنب مع تفتيت مبرر وجودها كمؤسسة، باحتكار التعبير الحقوقي عبر قانون واحد منتصر ليس فقط بقدرة الدولة على تطبيقه، بل بالثقافة العامة الحامية لوجوده عند أفراد المجتمع.

مشروع أنطون سعادة (1904 – 1949)، في أحد معانيه الكبرى، كان هنا تماماً، ليس بدعوته التشكيلات الاجتماعيّة الدينيّة والإثنيّة إلى الاقتناع بالوحدة المجتمعيّة والاتفاق على الالتزام بها، بل بامتلاكه الأدوات القادرة على تفتيت صلابتها المُنتِجة للمسافات، مقابل تأسيس هذه الصلابة في النواة المشكلة للمجتمع الموحد والواحد. وعلى ذلك لا تنتج هذه الصلابة من (عقد اجتماعي) هو حصيلة اتفاق "المكونات"، بل تحديداً بتحرير حقل الهويّة منها وإعادة تشكيله ليكون مضمونه هو النواة الصلبة للمجتمع الموحد الواحد.

الدولة الحديثة، كأهم خلاصةٍ مجسدةٍ للتنوير، ليست وصفة في الحقوق والواجبات، تُعطى لمجتمع مريض فيشفى، بل هي عملية تبدأ ظواهرها برؤية ذلك التبّخّر للبنى الصلبة المتعددة والمُنتِجة للمسافات، وتشكُّل ذلك المدى الواحد الذي يلغي المسافات بنواة صلبة واحدة.

بكلام واضح: حسم مسألة الهويّة شرط للوصول إلى الدولة الحديثة، دولة المواطنة ـ المساواة والعدالة والقانون.

لذلك كله، التنظيم الجهادي، كما الحزبيّات الدينيّة كلّها، لا يمكن أن تكون دولة، ولا أن تؤسّس دولة، ولا أن تكون في دولة.

المعنى الوظيفي للأهداف الجيوسياسيّة، لن يكون كافياً لتفسير ذلك المشهد الذي تُرى فيه، بالمعنى الإيديولوجي، الدولة الغربيّة التي وصلت إلى ذروة ما بعد الحداثة جنباً إلى جنب مع التنظيمات الجهادية المُصابة ولاديّاً والمحكومة بـ "التأسل الرجعي - atavism !"، بما يعنيه في هذا السياق، من ارتداد نحو صفات أو ظواهر من المُفترض أن المجتمعات قد تجاوزتها.

المفارقة هنا، وإن كان فكّ لغزها يكمن تبسيطاً بالبعد الوظيفي لهذه التنظيمات وناتج فعلها الأخير الذي يخدم أهدافاً جيوسياسيّة للدول الراعية، غير أنَّ قدرة هذه التنظيمات على تخطي الوظيفة الجيوسياسيّة، بما تفعله بالمجتمعات التي تسيطر عليها، يشرّع الباب واسعاً نحو مشهد إضافي وجديد يعيد هندسة هذه المجتمعات وتعريفها وينقل مكان ومعنى وجودها على النحو الذي لا تعود تتمكن من التعرّف إلى ذاتها، لتقيم في متاهة دائمة!

الآن، سنتخطى الوظيفة الجيوسياسيّة التي تربط التنظيم الجهادي بالدول الراعية له، في محاولة لتفسير الاحتفاء (بـ) والرضى عن قيام هذا التنظيم، بل ودعمه، بإعادة إنتاج كاملة للمجتمع وفق الحركة التي يقوم بها وطبيعتها وما تتسبب به.

سنقارب هذا (اللغز) بسؤال إشكالي لا سياسي.

هل، وعلى عكس ما نظن، يمكن لـ (ما بعد الحداثة، فلسفة وواقعاً، والتي هي واقع المجتمعات الغربيّة) الاقتراب والتآلف مع التنظيمات الجهاديّة ذات التأسل الرجعي؟

تمكّن زيجمونت باومان الفيلسوف البولندي – الإنكليزي، من الإمساك بقرني (ما بعد الحداثة) كمفهوم هائج وغير قابل للانتهاء. تمكّن من الإمساك به ووضع حدٍ لهياجه وترويضه بإعادة صياغته تحت عنوان يعبّر عن فلسفته كلها: الحداثة السائلة. بالنسبة لنا، سيكون من المدهش والمفاجئ أن تكون مرآة الحداثة السائلة كاشفة لما وراء البنى الصلبة التي تشكّل التنظيم الجهادي.

دون مقدمات تحليلية مسهبة، سنجد (الإفتاء السائل) هو الممسك بقرني الكتلة الصلبة للتنظيم الجهادي، الكتلة التي لا يمكنها التحرك قيد أنملة دون فتوى تعتقها من جمودها. الإفتاء السائل يحيل الكتلة الصلبة الجامدة إلى كتلة متحركة، بل إلى كتلة مفرطة الحركة، وفي كل الاتجاهات والوضعيات. لا قواعد تعيق الحركة وفق الاتجاه الذي يحدده مصدر الإفتاء السائل. (نستلفت الانتباه مجدداً، إلى الاستنساخات المتلاحقة للنصرة ووصولها إلى هيئة تحرير الشام، وهو ما

اعتبرناه في فقرة سابقة كمؤشر على "نوع من الحركة المفرطة في التعاطي مع (الذات) تخليّاً عن مكونات فيها، أو ضمّاً لمكونات خارجها".)

وبوصف التنظيم الجهادي كتلة صلبة إقصائيّة غير قابلة بذاتها على الوجود الطبيعي، سيكون الإفتاء السائل (ليس الكتاب – القرآن) لزوماً وجودياً لا يمكنها الاستمرار دونه، وبسبب (سيولته) يبدو بلا غاية، وهنا بالضبط يتبدّى كيف يمجّد التنظيم الجهادي وسائله بديلاً من غايته.

التنظيم الجهادي ككتلة صلبة لا يتحرك بفعل الكتاب، بل بفعل الإفتاء السائل، الذي هو شِغلٌ شفويٌ ارتجاليٌ يصدر من فم متكلم (فقيه)، يُعتبر مرجعاً وموجهّاً للحركة وطبيعتها واتجاهها، بالعودة إلى نصوص مكتوبة لأئمة ينتمون لمدارس مختلفة، في أحقاب تاريخيّة متباعدة؟

في مرآة الحداثة السائلة، سيكون المستَهلك الديني هو المقابل للمستهلك الذي هو التعريف الأخير للفرد في الرأسمالية الراهنة. الاثنان: المستهلك والمستهلك الديني مدرجان على سكة الاستهلاك دون حدود لإنتاجٍ دون توقف.

على هذا النحو، يمكن التيقن من قدرة الإفتاء السائل على الاستجابة لضغط الحداثة السائلة. لقد كان من السهولة البالغة على رئيس اتحاد العلماء المسلمين الشيخ يوسف القرضاوي إصدار الفتاوى التي تخدم مصالح جيوسياسيّة لـ (دول الكفّار)، حتى لُقّب بـ "مفتي الأطلسي"... لكن، من الأفضل التوقف هنا من الاسهاب في هذا الجانب من الرؤية في المرآة العاكسة للحداثة السائلة، وربما نعود إليه في بحث مستقل لاحقاً، وسنكتفي بفكرة مركزيّة تتمثّل بالغاية غير القابلة للتحقق، وربما انتفاء وجودها أصلاً، مقابل استبدالها بالوسيلة، أو الخضوع للتكاثر المتواصل للوسائل... تكاثرٌ غير القابل للتوقف.

كيف نرى التنظيم الجهادي في هذا الجانب من المرآة؟

ثمّة سؤال جوابي مباشر: هل يمكن أن يوجد التنظيم الجهادي، دون جهاد؟

سنتأكد أنَّ الجهاد، بذاته هو الغاية. ولكن الجهاد بالأصل وسيلة! ها هنا تبدو الغاية وهماً والوسيلة هي الحقيقة الواقعيّة الموجودة والوحيدة.

هل يعني هذا أن الجهادي - الفرد يفترض أن عبادته تتجه للغاية فيما هي تتجه فعلاً للوسيلة؟

نعم.

الجهاد – القتال ضد الكفّار دون توقف، وبالتالي القتل دون توقف حتى آخر كافر، هو الوسيلة المطلقة التي حلّت محلّ الغاية المطلقة. الصور وشرائط الفيديو التي نراها ويوثّقها الجهادي نفسه عن عملية قتل وحشيّة يقوم بها تفسّر معنى علاقته بها بكونها محطة غائيّة بذاتها، وليس

القتل وسيلة يجب ممارستها بمنسوب اقتصادي (رصاصة واحدة)، بل هو طقس يتقمّص الغاية.

سيوفر التنظيم الجهادي، التطبيقات المثالية لاستراتيجيّات، بالأصل، تقليديّة ومستمرة منذ تأكد تفوّق الغرب على ما عداه في العالم، ولكن هذه الاستراتيجيّات الآن تعيد توطين ذاتها في وسط (حداثة سائلة)، تمتد من المركز الذي ينتجها بعيداً، إلى مجالات نفوذها التي يُفترض أن تكون على النقيض منها، ولكنها رغم ذلك تتآلف معها!

المستهلك – الفرد، في منظومة الدول الرأسماليّة المفرطة الآن، والمستهلك الديني – الفرد، في التنظيمات الجهاديّة في آن: مستهلك لوسائل دون حدود لإنتاج دود حدود، ودون غاية يصل إليها يعبّر عنها حدّ الاشباع.

اللغز يتكشف هنا، بهذا المعنى، وفي المجال الذي نتناوله سيبدو مكشوفاً تماماً في الأداء المثالي لهيئة تحرير الشام كـ (بنية صلبة تحت إدارة الإفتاء السائل)، منذ نشوئها من رحم منظمة القاعدة، حتى وصولها إلى دمشق.

-10-

لا تتمثل المفاجأة في معناها الأخير، بالنسبة، لـ "قوى وحوامل وشخصيات الثورة"، كما بالنسبة لـ "الدولة – النظام"، بوصول هيئة تحرير الشام إلى قصر الشعب في 8 كانون أول 2024، بل في أنَّ وصولها وقع كنتيجة لتسوية إقليميّة – دوليّة، وبين قوى كانت على طرفي نقيض في الصراع المحتدم منذ أقلّ من 14 عاماً بقليل!

التحذّر من تنظيم القاعدة، لم يمنع التسوية!

صفة الإرهاب، لم تمنع التسوية!

العقوبات الأميركيّة، لم تمنع التسوية!

وضع المنظمة ورجلها الأول على لائحة المطلوبين لواشنطن، لم يمنع التسوية!

سيتبين في الحال، أنَّ ما حصل لم يكن تسوية لأطراف متكافئة، بل كان، بالمعنى الأدق، هزيمة لقوى ودول المحور الذي يضم روسيا وإيران، مقابل انتصار المحور الذي تقوده الولايات المتحدة، والذي أنجزت له إسرائيل الانتصارات المتعاقبة منذ 7 تشرين أول 2023، التي سمحت له الوصول إلى دمشق.

النتيجة:

سقطت الدولة – النظام،

سقطت قوى وحوامل الثورة السياسيّة،

انتصر التغوّل الجيوسياسي الدولي – الإقليمي، الذي وضع "الحراك السّوري" برمته على حامل تنظيم جهادي أمّن له الطريق سالكة حتى دمشق، والذي أبرز جهاته الولايات المتحدة الأميركيّة مع بريطانيا وفرنسا، إسرائيل وتركيا. فيما انهزمت إيران، وتراجع النفوذ الروسي خلفاً.

الحدث الجيوسياسي، الذي لم تتوقف عجلة حركته إلى الآن، هو السبب الرئيس الذي مكّن بنيامين نتنياهو، حينها، من القول: «إنَّ أمراً تكتونياً حصل هنا. زلزال لم يحصل منذ مئة سنة، منذ معاهدة سايكس – بيكو»، وهو الذي سيمنح الأميركيين الفرصة للقبض على أدوات الرسم لإجراء جراحات جديدة على خريطة سايكس – بيكو جنباً إلى جنب مع إسرائيل. جراحات من شأنها أن تتجاوز تماماً ما أسميناه نظام سايكس – بيكو، مقابل افتتاح حقبة ما بعده.

-11-

تعتبر أحداث محافظة السويداء التي جرت ما بين 13 و17 تموز 2025، مثالاً نموذجيّاً ارتداديّاً عن (الأمر التكتوني – الزلزال) الذي أشار بنيامين نتنياهو إليه غداة وصول هيئة تحرير الشام إلى دمشق.

لماذا؟

يمكن القول، إنَّ الأحداث الكارثيّة التي جرت في السويداء، مهما كانت أسبابها، أدّت إلى حدوث (حركة تكتونيّة – بنيويّة) غير مسبوقة، منذ الإعلان عن وجود دولة إسرائيل في أيار 1948، وارتسام الوضع والموقف السياسي للدول الوطنيّة – الكيانات، بما فيها الأديان وطوائفها ومذاهبها قياساً إلى ذلك.

ماذا يعني ذلك، بصورة مقرّبة؟

ينتشر الموحدون الدروز على عدّة مناطق، تتبع لدول متعددة وليدة خريطة سايكس – بيكو، ومن ثم خريطة الانتداب وتسوياتها اللاحقة: فلسطين، لبنان، الأردن وسورية الراهنة.

لا يمكن، بالمعنى السياسي، الحديث عن الموحدين الدروز بالجملة، فهم مثل غيرهم تفاعلوا مع العناوين الوطنيّة والقوميّة والاجتماعيّة، ومارست الشريحة السياسيّة منهم دورها في أحزاب وجمعيات وتجمعات مختلفة ومتباينة في توجهاتها. أي ليسوا (موَحَدين) سياسيّاً.

تاريخيّاً، يُسجّل لدروز جبل العرب في الجنوب السّوري، ريادتهم للثورة السّورية الكبرى في العام 1925، ضد الانتداب الفرنسي، بقيادة سلطان باشا الأطرش.

بعد الإعلان عن نشوء دولة إسرائيل في العام 1948، أصبح الدروز أمام واقع جديد، تمثّل بعدم مغادرة دروز فلسطين وتركهم لمنازلهم وأراضيهم، كما غيرهم من الفلسطينيين الذين استمروا ويُعرفون اليوم بفلسطينيي الـ 48، والذين جميعهم يحملون البطاقة الاسرائيليّة.

بعد حرب حزيران 1967، واحتلال إسرائيل للجولان ونزوح سكانه إلى جوار العاصمة دمشق، الذين كان تعدادهم 138 ألف نسمة ويتوزعون على 137 قرية و112 مزرعة إضافة لمدينة القنيطرة، ظلّ من بينهم السكان الدروز ولم يغادروا قراهم: مجدل شمس، مسعدة، بقعاثا، عين قنية. ومنذ ذلك التاريخ وهم يخوضون حرب الهويّة السّوريّة بوجه الهويّة الاسرائيليّة التي تحاول إسرائيل فرضها عليهم. وبالرغم من الضم الرسمي الإسرائيلي للجولان في العام 1981، ظل دروز الجولان في موقع عدم الاعتراف بهذا الضم والرافض للهويّة الاسرائيليّة. واستمرت علاقاتهم الإداريّة مع مؤسسات الدولة المركزيّة في دمشق، فيما لم تنقطع علاقاتهم الاجتماعيّة مع أقربائهم رغم وجود المنطقة العازلة والأسلاك الشائكة العملاقة الفاصلة. كان مشهد الأعراس على طرفي الشريط الشائك تعبيراً عظيماً عن رسوخ الوطنيّة السوريّة في أعماق وجدانهم.

الآن، أدّت أحداث محافظة السويداء، التي شهدت وقوع جرائم مروّعة وعمليات تطهير ديني - مذهبي، شاركت فيها أطراف منضوية في إطار سلطة الأمر الواقع في دمشق، أدّت بتفاصيلها المأساويّة وتداخلاتها السياسيّة والعسكريّة، وأبرزها الحضور الإسرائيلي العسكري المباشر وغير المباشر، الذي تكرّس بمباحثات مع حكومة دمشق... أدت هذه الأحداث إلى تشريع (وضع انفصالي) للسويداء عن دمشق، مقابل ارتباط مع إسرائيل عبر "ممر إنساني" معترف بوجوده وفق اتفاق أمني يشمل منطقة الجنوب كلّها، إضافة لريف دمشق الواصل إلى جبل الشيخ.

أين هو (الأمر التكتوني – الزلزال) هنا؟

بالتأكيد، لا يكمن في وصول إسرائيل إلى السويداء، ولا حتى في وصول السويداء إلى وضع انفصالي ستتكشّف درجته لاحقاً، بل يكمن في أنَّ ذلك كله وغيره لم يكن ليحصل لولا تحرّك (الصفيحة الدرزيّة) والتحامها كـ (جماعة واحدة) في تجاوز لواقع جيوسياسي كان بمثابة فالق

بين دروز الـ 48 ودروز الجولان والسويداء. الصدمة الكبيرة التي تلقتها (شريحة السويداء) دفعتها باتجاه (شريحة الـ 48) عبر جسر (شريحة الجولان). نحن هنا إزاء تحرّك صفائح تُعرَّفُ كجماعة دينيّة، صفائح خرجت من واقع جيوسياسي كانت تنتسب إلى إحداثياته المتباينة، وعادت للالتحام كصفيحة واحدة، أي كجسم صلب في إطار مدى النفوذ الإسرائيلي.

تعرّضت السويداء في العام 1953 – 1954، لهجوم عسكري وحصار نفّذته قطعات من الجيش بأوامر مباشرة من رئيس الجمهوريّة آنذاك العقيد أديب الشيشكلي. وبالرغم من أنَّ بعض فصول ذلك الهجوم قد اتسم ببعد طائفي، إلّا أنّه لم يؤد إلى (أمر تكتوني – زلزال) تحركت بسببه (الصفيحة الدرزيّة). يعود السبب، برأينا، إلى أنَّ الجيش حينها كان قوة تحت أمرة سلطة ديكتاتوريّة سياسيّة لا طائفيّة، كما أنَّ الاحتجاجات التي شهدتها السويداء ضد الشيشكلي كانت امتداداً لتلك التي شهدتها عدة مدن سورية كـ حلب وحماة وحمص، وجاء تمرّد قطعات الجيش في حلب بقيادة مصطفى حمدون كبرهان على البعد السياسي لدكتاتوريّة أديب الشيشكلي الذي أدت استقالته على أثر هذا التمرد في شهر شباط 1954 إلى تجنيب الجيش انقساماً واقتتالاً كان سيمتد ليصبح أهليّاً.

في أحداث صيف 2025، الهجوم على السويداء، لم ينفذّه جيش موازٍ لجيش العام 1954، بل ميليشيات وفصائل جهاديّة وقوى عشائريّة وبدويّة فضلاً عن قوات الأمن العام التابعة لسلطة الأمر الواقع التي توحّدت تحت راية الجهاد الذي تمت الدعوة إليه في أكثر من مدينة ومنطقة، في مؤشرات تدل على أنَّ التنظيم الجهادي – هيئة تحرير الشام مع الفصائل الأخرى - قد تمكّن من إنتاج (صفيحة سنيّة – أستخدم المصطلح دون ألّ التعريف، أي لا تشمل هذه الصفيحة السنّة عموماً) هي من تحركت وصدمت (شريحة السويداء الدرزيّة) ودفعتها للالتحام بشريحة الـ 48 الفلسطينيّة التي تحركت متوافقة مع طبيعة اتجاه وحركة القيادة الاسرائيليّة.

نحن إذاً أمام مثال – نموذج شديد الوضوح، عن ارتدادات زلزاليّة تعيد إنتاج المجتمع ليس كمجموعات دينيّة، طائفيّة، مذهبيّة أو إثنيّة هي موجودة وراسخة دائماً، بل بإنتاج هذه المجموعات نفسها ككتل صلبة أو صفائح نهائيّة، كل حركة من إحداها أو منها كلها ستؤدي إلى صدام تكتوني - بنيوي يعيد هندسة وجودها في واقع جيوسياسي واقع بكليته تحت هيمنة قوى إقليميّة ودوليّة.

ما هي طبيعة الحدود التي ارتسمت بين الصفائح إثر أحداث السويداء؟ يا للأسف: حدود الدم.

حدود الدم!! هل تذكّرنا برؤية المستشرق الإنكليزي – الأميركي برنارد لويس، مطلع ثمانينيّات القرن العشرين، الذي لا يرى دولاً في الشرق الأوسط، بل جماعات طائفيّة وإثنيّة؟

أو بنظرية الأميركي العسكري الآخر، رالف بيترز، التي وضعها بعنوان: حدود الدم، وهي الحدود التي ترسم الخريطة الجديدة للجماعات التي تضمنتها رؤية لويس؟

ما رآه زيجمونت باومان في عالم ما بعد الحداثة الغربي، وكيف تم ضرب "الكليّة" أو الوحدة وواقعها الاجتماعي وإنتاج الفرد المعزول، دون إمكانية العودة إلى هذه الوحدة بالوسائط الجديدة، فما " قُطع بالسيف لا يمكن لصقه بالغراء"... ما رآه هنالك، نراه الآن على صعيد المجتمع السّوري الذي يصار إلى هندسته بالسيف ومحاولة لصق قطعه بالغراء..... لكن، عبثاً!!

-12-

أحداث السويداء (تموز 2025)، وقبلها أحداث جرمانا وصحنايا (نيسان 2025)، وقبلها أحداث الساحل (آذار 2025)، استكملت إنتاج الصفائح الدينيّة – الطائفيّة، التي تجد مقابلاً لها في لبنان الذي يعتبر "مثالاً مبكّراً" لها، والعراق الذي أخذت شكلها واكتملت صلابتها فيه اعتباراً من الغزو الأميركي - البريطاني 2003، ومن ثم فلسطين والأردن، وصولاً إلى تركيا وإيران. صفائح – كتل صلبة أمست حدود سايكس – بيكو أمامها بمثابة خطوط وهميّة أو حدود رخوة، يمكن اختراقها مع أي تحرك ليس بهدف إزالتها، بل بهدف إعادة رسمها وفق حركة الصفائح وطبيعتها وثقل كل واحدة منها فضلاً عن حاملها الإقليمي والدولي وما يقتضيه تنفيذ مشروعه الجيوسياسي.

مرة جديدة، لا نتحدث هنا عن الطوائف والمذاهب بذاتها، بل عن كونها صفائح متجاورة تتوضّع في وسط رخو، وتتحرك ككتلة صلبة في اتجاه جاذب لشبيهها وصادم للمختلف عنها. هذه الصفائح، هي من تشكّل (البنية التحتيّة) لعالم ونظام ما بعد سايكس – بيكو، سواء جاء هذا النظام أو تم تظهيره بـ (نماذج) بمقاسات خليجيّة أو سنغافوريّة.

القسم الثاني

(المجال – المدى) – إسرائيل العظمى – العثمانيّة الجديدة – سرديّات تاريخيّة ودينيّة

-1-

البيئة الجيوسياسيّة التي أفضت إليها التسويّة الدوليّة في مؤتمر لوزان (1922 – 1923)، تغيّرت بعد أكثر من قرن، ليس بكونها بيئة تصادم استراتيجي إقليمي – عالمي، ومشاريع متناقضة متضاربة، بل بكونها، وبالدرجة الأولى، تشهد حضوراً متقدماً في درجة قوته للمشاريع المتنافسة -المتكافلة في آن، خصوصاً منها: إسرائيل وتركيا، وتلك المتضاربة، فضلاً عن مختلف الإرادات الدوليّة الكبرى المزدحمة فيها.

الولايات المتحدة الأميركيّة، التي كانت مُستبعدة عن مائدة سايكس – بيكو وملاحقها وتوابعها وما صدر بالاستناد إليها من عصبة الأمم آنذاك، تبدو وقد نجحت أخيراً وبعد أكثر من قرن، وربما بتوصيّة استراتيجيّة من بريجنسكي؟ في تغيير منهجيّة الرسم والتلوين في منطقة غير قابلة للاستقرار بفعل فشلها في تنصيب مشروعها، وبسبب العوامل الجيوسياسيّة المرافقة لموقعها ووضعها ونسبتها إلى الخريطة العالميّة، وبفعل المشاريع المُقيمة فيها.

بوضوح تام، الولايات المتحدة الأميركيّة هي الحاضر الأكبر في منطقة تم تحويلها من منطقةِ دولٍ بخرائط سياسيّة، إلى (مجال – مدى) بنيته التحتيّة صفائح دينيّة – طائفيّة – مذهبيّة، وإثنيّة، وروابط اجتماعيّة في تعريفاتها الأولى: أسرٌ، وعائلات، وقبائل، وعشائر.

الحدود الموجودة على الورق، مرتسماتها في الواقع لا تأخذ معناها. أمست رخوة بلا معنى دولتي – سيادي يُستمد من وجود "الدولة الوطنيّة". تنظيم الدولة الإسلاميّة في العراق والشام (داعش)، الذي أعلن قيام الخلافة في تموز 2014، بدأ مسيرته ببيان تحت اسم "كسر الحدود"، ورغم الإعلان عن هزيمته بعد ثلاثة أعوام وأربعة أشهر (تشرين ثاني 2017)، إلّا أنّه يعتبر مثالاً وامتحاناً مسبقاً عن / لـ نموذج تأسيس (المجال) غير المُعرّف كدولة وطنيّة، والذي تبدو الحدود السياسيّة القديمة رخوة أمام تقدمه. وفيما كانت وظيفة داعش الرئيسة نزع الملكيّة من الدولة وإحالتها إلى شيوع سياسي آل إلى قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأميركيّة ببنية تحتيّة تقودها قوات سورية الديمقراطيّة (قسد)، يبدو (المجال – المدى) الآن،

بعد فكّ العقدة التي تربطه: دمشق، مفتوحاً ليشمل جغرافيا سايكس – بيكو، بدولها، باستثناء (إسرائيل).

أكثر المشاريع حضوراً وقوّة وخطورة الآن، في هذا المدى – المجال: المشروع الصهيوني، والمشروع العثماني المُتجدد.

-2-

المشروع الصهيوني الآن، في لحظة الذروة. القوّة العسكريّة التي استخدمها ولا يزال، أمّنت له انتصارات غير مسبوقة بعد عملية حركة حماس في 7 تشرين أول 2023، على النحو الذي مكّنت بنيامين نتنياهو من القول بأنّه غيّر الشرق الأوسط القديم، وبأنَّ زلزالاً ضرب سايكس – بيكو. ونظراً لكونه في " مهمّة تاريخيّة روحيّة (لاهوتيّة) – من حديث له في 12 آب 2025 لقناة i24"، فإنَّ الباب قد أصبح مفتوحاً أمامه لإنجاز الوعد التوراتي: إسرائيل الكبرى.

لكن، هل نحن فعلاً بانتظار إسرائيل الكبرى القادمة والمُنجَزة حتماً؟

أشار الرئيس الأميركي دونالد ترامب مرة على الخريطة إلى إسرائيل مؤكّداً بأنّها "صغيرة" نسبة إلى غيرها وممن إلى جوارها، فيما يواصل السيد مايك هاكابي سفيره في القدس الحديث عن ضرورة ضم "يهوذا والسامرة" – الضفة الغربيّة إليها، وأخيراً أعلن المبعوث الأميركي توم بارّاك أنَّ الإسرائيليين لم يعد يرون الحدود (سايكس – بيكو) وسيذهبون حيث يشاؤون. وفي هذا القول ما يذكّر بعبارة لرئيسة وزراء إسرائيل السابقة غولدا مائيير عندما توجهت في العام 1969، إلى جنود الجيش الإسرائيلي قائلة: "كل مكان تدوسه أقدامكم يكون هو حدود إسرائيل"، ما يعني أنَّ حدود إسرائيل لا تتأتى من الجغرافيا، بل من القوّة.

عدا عن المؤشرات السياسيّة لهذه الأقوال وغيرها، لا بدَّ من التأكيد على أنَّ البيئة السياسيّة لدونالد ترامب (التيار الانتخابي الشعبي – الإدارة) بيئة من طراز توراتي شديد الوضوح (راجع مقالنا: ما بعد غزّة – المجيء الثاني لـ ترامب - الدينونة)، وهذا الأمر يعطي للذين يرون إسرائيل الكبرى وكأنها قيد الإنجاز غداً مزيداً من الشعور بالقوة والثقة بأنهم يسيرون إليها حتماً.

المرتسم الناتج من التصوّر التوراتي، والذي يتم الترويج له كخريطة لإسرائيل الكبرى، والمُحَدد ما بين نهري الفرات والنيل والواصل جنوباً إلى الشمال السّعودي، يعني أنَّ إسرائيل الكبرى تضم ثلاثة أرباع سوريا الطبيعيّة مع نصف مصر مع ربع السّعوديّة!!

هل فعلاً وصل المشروع الصهيوني، بالرغم من كل مظاهر قوته الآن، ومعه الولايات المتحدة الأميركيّة، وبالرغم من كل مظاهر هيمنتها وتغوّلها في العالم... هل وصل إلى المرحلة التي تمكّنه من إنجاز المرتسم المستنبت من التوراة الذي يأخذ تعبير: إسرائيل الكبرى؟

دون أدنى تردد، لا يمكن لإسرائيل ومعها الولايات المتحدة من إنجاز مرتسم إسرائيل الكبرى الآن، حتى ولو كان هذا المرتسم (الأرض بين الفرات والنيل) خالياً من السكان، ويعود ذلك لسبب مصيري مرتبط بالجواب النهائي عن التساؤل حول الوجود اليهودي في العالم، وما إذا كانت إسرائيل الكبرى هي الخيار الأخير والأوحد الذي يجب على أي يهودي أن تكون وجهته؟

وحتى ولو أجاب قادة المشروع الصهيوني عن هذا التساؤل بـ نعم، هل يتمكنون من تنفيذ ذلك باستجلاب الملايين من اليهود المقيمين في مختلف دول العالم لملء إسرائيل الكبرى وجعلها واقعاً ديمغرافيّاً لا مُتخيَّلاً توراتيّاً؟

والأهم من ذلك كله يتمثّل فيما نسميه بمسألة ترحيل القوّة، أي إنْ تم ترحيل (القوّة اليهوديّة) المتعضيّة خصوصاً في المجتمعات الغربيّة، ومركَزَتِها في إسرائيل الكبرى، هل تبقى على الدرجة نفسها من القوة؟ أم تفقد الميزة الاستثنائيّة التي مكّنتها وتمكّنها من التأثير في طبيعة واتجاه قرارات حكومات تلك المجتمعات؟

في الحالات كلها، الأرض المُتخيلة كـ "إسرائيل الكبرى" لا زالت مكتظة بسكانها وأصحابها، وترداد الحديث عنها، هو أحد مظاهر النشوة الإيديولوجيّة التي رافقت الانتصارات العسكريّة الاسرائيليّة في غزّة ولبنان وبرّ الشام.

تبدو استراتيجيّة المشروع الصهيوني الآن – برأينا – في محورين رئيسين:

-الأول: استكمال الاستيلاء على فلسطين كلّها، بضم الضفّة الغربيّة وغزّة، بتوافق تام مع الإدارة الأميركيّة، الأمر الذي يعني استطراداً، تصفية القضيّة الفلسطينيّة، مقابل استكمال إنجاز المشروع الصهيوني بجسمه الصلب كاملاً. احتلال غزّة وتهجير سكانها، يترافق مع مخططات ضم الضفّة، وجعل "حلّ الدولتين" الذي تم تجديده عبر مؤتمر خاص أفضى إلى إعلان نيويورك المؤكد عليه باعتراف 142 دولة بـ "دولة فلسطينيّة" يجب أن تقوم في الضفة الغربيّة وغزّة، جعل هذا الحلّ من دون مرتسم على الأرض، مع استكمال تصفية اتفاقات أوسلو ومعها السلطة الفلسطينيّة القائمة بفعل أحكامها في رام الله.

-الثاني: ترسيخ إسرائيل كـأكبر قوّة إقليميّة في "الشرق الأوسط الكبير" الواصل حتى حدود الهند شرقاً ودول القوقاز الشمالي المحاذي لروسيا شمالاً، في تجاوز مباشر لإيران وتركيا فضلاً عن مصر المتراجعة عن قوتها الإقليميّة منذ اتفاقيات كامب ديفيد 1978 - 1979.

بهذا المعنى، ستتراجع إسرائيل الكبرى التوراتيّة غير الممكن إنجازها خلفاً، لتتقدم (إسرائيل العظمى) أماماً، كقوة إقليميّة على مشارف العالميّة. منطقة سايكس – بيكو، بالدرجة الأولى منها (الشام، لبنان – استكمال المواجهة مع حزب الله) التي تشكّلت كـ (مجال – مدى) تحت تعريف الدولة الوطنيّة، ستكون المكان المركزي، وفي مرحلة إضافية سيُضاف الأردن إلى هذا المكان، الذي ستحاول فيه إسرائيل بسط نفوذها لتستمد منه معناها كـ (إسرائيل العظمى). سقوط قاموس السيادة الوطنيّة فضلاً عن القوميّة في هذا الـ (مجال – مدى) سيمنح إسرائيل الحريّة أكثر لبسط نفوذها في بنية تحتيّة مثاليّة في استدعاء الهيمنة الخارجيّة.

على التوازي مع التراجع عن مستوى الدولة الوطنيّة، ستستبدل إسرائيل القاموس السياسي التقليدي بقاموس جديد يتفق مع كونها (عظمى)، وعلى ذلك سيتم تجاهل مصطلح التطبيع، واتفاقيات السلام، مقابل حلول مصطلح الاتفاق الأمني، وهو ما تم ويتم إنجازه مع حكومة دمشق.

لكنَّ ذلك كله لن يتم، من دون صراعات تنافسيّة وتناقضيّة مع القوى الأخرى مثل تركيا وإيران، ومصر، ومن دون تفاهمات مع قوى عالميّة أبرزها روسيا.

الهجوم الذي قامت به إسرائيل يوم 9 أيلول 2025، واستهدفت فيه قيادة حركة حماس في العاصمة القطريّة الدوحة، يأتي في سياق عملية رسم النفوذ الجديد لـ (إسرائيل العظمى). الهدف الرئيس لهذا الهجوم يتمثل بإنهاء الدور الوظيفي الذي قامت به قطر على مدى ثلاثة عقود منصرمة، كمكان يجمع قادة الحركات الجهاديّة الاسلاميّة للتفاوض مع الولايات المتحدة وإسرائيل بالدرجة الأولى، كما يجمع قوى متعارضة مثل إيران والولايات المتحدة. يشير هجوم الدوحة من هذا المنظار إلى الحدود الجديدة للنفوذ الإسرائيلي وإرادته في إنهاء حقبة التفاوض بمكانها وموظفيها، ما يضع حركات الإسلام السياسي في العراء تماماً.

يأتي توقيع السّعوديّة على اتفاق دفاع مشترك مع باكستان في 17 أيلول 2025، بالتزامن مع قيام تركيا ومصر بتنفيذ مناورات عسكريّة مشتركة، يأتي ذلك كمنعكس مباشر للإحساس بتعاظم القوّة الإسرائيليّة التي بدأت تتمدد في حديقة الولايات المتحدة الشرق أوسطيّة. لكن لا بدَّ من التساؤل ما إذا كان ذلك يعبّر عن نزوع للخروج من الأسر الاستراتيجي الأميركي، أو لا يعدو كونه (شَغَباً) ضمن سور الحديقة الأميركيّة؟

عالميّاً، أوروبا ستكون المتضرر الأبرز من وجود (إسرائيل العظمى)، وقد شهدنا تحوّلاً مستجداً في الموقف الرسمي لبعض الدول الأوروبيّة بدأته اسبانيا، فيما تسجّل الشوارع الأوروبيّة حضوراً متزايداً ورافضاً للإبادة الجماعيّة التي تقوم بها إسرائيل في غزّة. يمكن القول إنَّ إسرائيل خسرت موقع الضحيّة في الرأي العام الغربي عموماً، وهو موقع مُكَّرَسٌ لها، وقد استثمرته على نحوٍ أقصى، منذ الحرب العالميّة الثانيّة.

يمكن ملاحظة مؤشرات مبكّرة عن التخوّف الأوروبي من التغوّل الإسرائيلي، بالموقف الصارم الذي تكرّس في العواصم الأوروبيّة حول حلّ الدولتين، أولاً بتنظيم مؤتمر حلّ الدولتين بقيادة فرنسا في نهاية تموز 2025، ومن ثم تبني إعلان نيويورك المترافق مع اعتراف 142 دولة وآخرها فرنسا، بدولة فلسطينيّة، وصولاً للتلويح بفرض عقوبات مباشرة بحق إسرائيل التي لم تتوان عن إشهار سلاح اللاساميّة، واعتبار الاعتراف بدولة فلسطينيّة بمثابة: إعلان حرب.

إسرائيل، كفكرة ونشوء على حامل الحركة الصهيونيّة، هي حاصل تسوية (المسألة اليهوديّة) في القارة الأوروبيّة. وقد اعتادت أوروبا على وجود إسرائيل في حالة من التأزّم الجيوسياسي مع البيئة المحيطة بها دائماً، وهو أمر جعل إسرائيل في حاجة دائمة لأوروبا، كما في الوقت نفسه حافظ لأوروبا على دور دولي وصائي ثم توفيقي بين إسرائيل ومحيطها. (إسرائيل العظمى) في حال نجاحها ستسقط الدور الأوروبي، بل وستدفع بأوروبا الموجودة في الشرق الأوسط ومركزه المُنتج أوروبياً، بالمعنى الجيوسياسي، وفق اتفاقيّة سايكس – بيكو، ستدفع بها خُلْفاً لأول مرة منذ حضورها فيه عبر سياسة الامتيازات في إطار الإمبراطورية العثمانيّة ابتداءً من العام 1635.

وإذا كان صدام إسرائيل مع إيران لا يزال مستمراً كعنوان من عالم الشرق الأوسط القديم، فإن الصدام مع تركيا سيكون غير مسبوق في تاريخ العلاقة بين المشروعين المتكافلين أساساً، اللذين وجدا نفسيهما وجهاً لوجه بعد 8 كانون أول 2024.

-3-

تركيا، بالأصل، مولود مستخلص من سياق الوجود السلجوقي الذي بدأت محطاته الأولى في بلادنا منذ القرن الحادي عشر. بالمعنى المباشر، تركيا المولود الكبير للإمبراطورية العثمانيّة الذي ظهر مع تحطمها، كان قد تأسس في جسدها عبر جمعية الاتحاد والترقي، ومن ثم انفجر كواقع جيوسياسي في عملية بدأت مع هدنة مودروس (30 تشرين أول 1918)، التي بموجبها استسلمت الامبراطوريّة، وانتهت بعد حرب الاستقلال مع مؤتمر لوزان (1922 – 1923).

تركيا هي الدولة الوحيدة التي نقضت اتفاقيّة سايكس – بيكو مباشرة، عبر عدم اعتراف حكومة مصطفى كمال أتاتورك بمعاهدة سيفر 1920(راجع: 100عام على معاهدة سيفر) في الخريطة الأولى لاتفاقيّة سايكس – بيكو، ظلَّ الشمال السّوري سوريّاً. مع رفض مصطفى كمال لمعاهدة سيفر وتوصّله مع فرنسا إلى اتفاقيات أنقرة التي منحته بموجبها الشمال، ومن ثم

إرساء خريطة اتفاقية لوزان 1923، ثم لتمنحه فرنسا مرة جديدة، في العام 1939 لواء اسكندرون، يكون الشمال السّوري التاريخي قد أصبح "تركيّاً"، وبهذا المعنى تركيا كانت خارج إطار نفوذ معاهدة سايكس – بيكو.

العثمانيّة المتجددة أو الجديدة، ظهرت ملامحها الأولى مع تورغوت أوزال في ثمانينيّات ومطلع تسعينيّات القرن العشرين، ثم كاتجاه واضح في السياسة التركيّة، مع نجاح حزب العدالة والتنمية في انتخابات العام 2001 واستلام رجب طيب أردوغان مقاليد الحكم كرئيس للوزراء أولاً ومن ثم كرئيس للدولة، وإلى الآن.

تنظيراً ومفهوماً، تُنسب العثمانيّة الجديدة إلى أحمد داوود أوغلو، رغم نفيه لذلك وعدم اعتماده هذا المصطلح في أبحاثه أو مقالاته أو تصريحاته الصحفية في إطار عمله كسياسي رفيع المستوى (مستشار الأمن القومي، وزير خارجيّة، رئيس وزراء). نظريته اشتهرت بعنوان فرعي لمبادئ شرحها في كتابه الشهير "العمق الاستراتيجي"، عنوان "تصفير المشاكل" وفق منظار يرى منه تركيا ذات امتداد هوياتي: آسيوي، بلقاني، و"شرق أوسطي"، بموروث تاريخي غني وموقع جغرافي متميّز. هذه الرؤيّة شكّلت التعريف الراهن للعثمانيّة الجديدة التي وفقها وضعت حكومات حزب العدالة والتنمية منذ قرابة ربع قرن استراتيجياتها.

لا نحتاج لشروحات مسهبة لتبيان الدور التركي في الحدث السّوري منذ بدايته في آذار 2011، وحتى وصول هيئة تحرير الشام إلى دمشق في كانون أول 2024. يمكن القول، دون أدنى مغامرة: تركيا، عدا عن كونها، قبل 8 كانون أول 2024 تحتل قرابة 10 آلاف كلم مربع من أراضي الجمهوريّة العربيّة السّوريّة، التي تتضمن حوالي ألف مدينة وبلدة رفعت عليها العلم التركي وفرضت لغتها وعملتها النقديّة فيها، هي اللاعب الأبرز والجهة الأكثر تأثيراً وفعالية في الحدث السوري وما آل إليه. ودون تردد أيضاً يمكن القول، مع جلوس الجولاني – الشرع على كرسي الرئاسة في قصر الشعب، تكون تركيا، أسوة بإسرائيل، هي المنتصر الأكبر بين الحلفاء الذين وقفوا ويقفون إلى جانبها طوال زمن المواجهات العسكريّة والسياسيّة الذي امتدّ قرابة 14 عاماً.

الآن، ما هو المشروع التركي في سوريا؟

لا تحتاج هذه المسألة للقراءة بين السطور. رجب طيب أردوغان يقول بالصوت العالي وفي احتفال لحزب العدالة والتنمية في 18 كانون أول 2024، أي بعد 12 يوماً من انتصاره في دمشق، يقول جواباً على سؤال يطرحه على لسان المعارضة: ماذا تفعل تركيا في سوريا؟ بأنهم لا يعرفون التاريخ وكيف كانت ظروف الحرب العالمية الأولى، ويتابع:

"لا يسألون أنفسهم، ماذا لو كانت الظروف مختلفة، بينما كانت الحرب العالمية الثانية تعيد رسم الحدود، فمن المحتمل أن تكون المدن التي نسمّيها حلب وإدلب وحماة والشام والرقة من محافظاتنا مثل عنتاب وهاتاي وأورفا".

بالطبع ليست هذه المرة الأولى التي يفصح فيها أردوغان عن عثمانيّة تتزايد درجة حضورها في الاستراتيجية التركيّة باضطراد. يمكن مثلاً التذكير بتصريحاته أثناء معركة الموصل ضد تنظيم داعش في تشرين أول 2016، حيث اعتبر حينها أنَّ "حلب وكركوك والموصل تركيّة"، تصريحات ستتوافق لاحقاً مع آراء ومعتقدات حليفه السياسي لاحقاً رئيس حزب الحركة القوميّة دولت بهتشلي.

إذاً، أردوغان يتجه لتصحيح نتائج الحرب العالميّة الأولى، وفق رؤيته. لكن هذا لا يطابق المعنى الظاهر من العثمانيّة الجديدة عند أحمد داوود أوغلو، بل يعني اتجاهاً واضحاً نحو العثمانيّة القديمة، أي العثمانيّة كما كانت، دولة امبراطوريّة بمركز عثماني وولايات تابعة له.

ألم يتحدّى أردوغان بشّار الأسد قائلاً له بأنّه (سيصلّي في الجامع الأموي)؟

مضت تسعة أشهر، ولم يأتِ إلى دمشق؟

هذا مفتاح رمزي لاستكشاف طبيعة المواجهة بين المشروعين المتكافلين – المتنافسين في آن: الصهيوني، والتركي.

قضية فلسطين، وما جرى ويجري في غزّة والضفة الغربيّة ليست سوى شاشة استعراضيّة لتركيا. منذ ربع قرن تمارس تركيا الاستعراض السياسي هنا، دون أن تتأثر درجة علاقاتها الاستراتيجيّة مع إسرائيل، بل على العكس ازدادت متانة وفي مختلف الأصعدة. الشام هي الميدان الذي يمكن أن يغيّر في طبيعة العلاقة ما بين الدولتين والمشروعين، إن لم تتمكن الولايات المتحدة من الوصول إلى نقطة توازن جديدة بينهما.

خلال الشهور القليلة الماضية، حاولت إسرائيل رسم حدود النار مع تركيا، في مجالين رئيسين: الأول، من دمشق جنوباً حتى الجولان ودرعا والسويداء، الذي لا يمكن لتركيا أن تتواجد فيه مباشرة بأي درجة من الحضور العسكري. والثاني من حماة جنوباً حتى دمشق والذي تحاول فيه إسرائيل منع تركيا من تنفيذ اتفاقاتها مع حكومة الأمر الواقع بإنشاء قواعد عسكرية تحت ذريعة بناء جيش سوري وتدريبه وتجهيزه. وبالفعل تواظب إسرائيل على تنفيذ عمليات عسكرية في هذين المجالين كلما رأت في ذلك ضرورة.

من الواضح أنَّ تركيا تتجنب المواجهة المباشرة، وإلى الآن لم تحاول خرق حدود النفوذ الإسرائيلي، على عكس إسرائيل التي تحاول الوصول إلى الحدود التركيّة عبر مشروع "ممر

داوود" الذي وصل السويداء تحت مسمّى "ممر إنساني" بانتظار وصله بمنطقة الجزيرة التي تسيطر عليها قسد ليصبح "ممر داوود".

بالنسبة لتركيا، تبقى المسألة الكرديّة هي الأخطر على "أمنها القومي"، والتحرّش الإسرائيلي الدائم بهذه المسألة هو ما يرفع من منسوب حدوث مواجهة بينهما، لا تحصل إلى الآن بسبب الضبط المستمر الذي تقوم به الولايات المتحدة لحركة الدولتين في الأراضي السوريّة.

الحديث المُتداول في بعض مراكز الأبحاث الغربيّة وصحافتها، حول إمكانيّة تفكيك تركيا وفق منطق المجموعات الدينيّة – الطائفيّة – المذهبيّة والعرقيّة، يحظى بمكانة جديّة لدى الدوائر العليا التركيّة، التي ترى في المسألة الكرديّة رأس الخيط الذي إذا ما تم سحبه فإنَّ "أمراً تكتونياً – زلزالاً" يمكن أن يقع أسوة بالزلزال السوري. دولت بهتشلي رئيس الحركة القوميّة التركيّة سيرفع صوته عالياً أثناء الهجوم الإسرائيلي في تموز 2025 على إيران. يحذّر بهتشلي من أنَّ ما بعد إيران سيكون تركيا، ويطالب بوقف إسرائيل بالقوة، وإذ يعتبر أنَّ المواجهة بين إسرائيل وتركيا ستحصل بسبب اتجاه إسرائيل لإجهاض خطة "القرن التركي" يطالب الولايات المتحدة بـ "اختيار الجانب الصحيح من التاريخ".

وفق منطق تعاظم القوى في التاريخ، (إسرائيل العظمى) يُفترض ألّا تكتفي بحدود النار التي رسمتها مع تركيا، وإذا كانت التأثيرات الاسرائيليّة، كامنة الآن في دول القوقاز الجنوبي المحاذية لتركيا وخصوصاً أذربيجان وأرمينيا مع الانتباه إلى الإثارة الراهنة لقضية الإبادة الأرمنيّة من قبل إسرائيل التي اعترفت فيها رسميّاً، فمن المؤكد أنَّ الوصول، في هذه المواجهة المفترضة، إلى الداخل التركي له طريق واحد: المسألة الكرديّة، التي تتجسّم الآن في منطقة قوات سورية الديمقراطيّة.

تبقى هذه المواجهة مُفترضة، أو ستحصل في ظلّ شروط مضبوطة أميركيّاً، نظراً لطبيعة العلاقة ومضمونها بين تركيا وإسرائيل، والتي اختلالها، خارج هذه الشروط، سيؤدي إلى زلزال جيوسياسي حتماً. ومن دون شكّ مضمون الاتفاق الأمني الذي سيعقد بين حكومة الأمر الواقع في دمشق وإسرائيل برعاية أميركيّة مباشرة، سيوضح على نحو متقدم الحدود بين المشروعين التركي والإسرائيلي.

المشروع التركي، بنسخته العثمانيّة - الأردوغانيّة، الذي يدعم ويرعى سلطة الأمر الواقع، ويحتل أراضٍ إضافيّة منذ سنوات عدّة في الشمال، ويستمر بعمليات هندسة سكانيّة فيها استكمالاً لعمليات جماعة الاتحاد والترقي خلال الحرب العالميّة الأولى (1914 – 1918) وما بعدها، المشروع التركي يتجه حقيقة نحو المدن السوريّة. السلاح الأخطر الذي يمكّنه من تنفيذ استراتيجيته ليس جيشه القوي والجرّار وحسب، بل لأنَّ العثمانيّة متغلغلة في عقول شريحة كبرى من السوريين. شريحة تتشهى العثمانيّة وتستدعيها.

كلا المشروعين، الإسرائيلي والتركي، تناسبهما البنية التحتيّة المُشكّلة من الصفائح الدينيّة والعرقيّة، وإن كانت استثماراتهما في هذه البنية تأتي في خطين متعاكسين، وبكل الحالات، هذا ما يجعل لهذه البنية وضعاً مستداماً في الآفاق المنظورة.

-4-

هل من مشروع عربي؟ أين هو وكيف يبدو؟

لا يمكن الحديث عن "مشروع عربي" واضح ومستقل.

لا يوجد حامل لمشروع عربي، يؤطّر سياسة العالم العربي ويوحدها، من أي مستوى.

يمكن، بالدرجة الأولى، رؤية الحضور الخليجي عموماً، مع تباين في طبيعة الموقف السياسي يظهر من الدولة القطريّة أحياناً بفعل دورها التقليدي المشار له سابقاً، والذي نقدّر أنّه انتهى. وعلى ذلك يمكن ملاحقة مدى تأثير هذا الحضور في المشاريع والاستراتيجيّات المتنافسة، لكن دون أن يعبّر عن نفسه بنمطيّة موحدّة في مختلف الساحات.

في لبنان، الحضور الخليجي يقترب من المشروع الإسرائيلي بخصوص تجريد حزب الله من سلاحه.

في العراق، الحضور الخليجي يساند اتجاه الحكومة لتقنين دور الحشد الشعبي، وصولاً لوضع حد له في إطار مواجهة المشروع الإيراني.

في الشام، الحضور الخليجي، وإن كان أقرب للمشروع التركي، غير أنّه يظلّ متردداً إزاء التغوّل التركي المتزايد. يمكن القول إنَّ دول الخليج تراهن في حضورها في الشام على برنامج إعادة الإعمار من جهة، وعلى دمج السلطة المرتقبة في إطار السياسات الخليجيّة التقليديّة من جهة مقابلة، بافتراض الوصول إلى تسوية داخليّة أولاً، تؤمّن استقراراً سياسيّاً ملائماً لبرامج الإعمار ومشاريع الاستثمار، فضلاً عن رفع العقوبات الأميركيّة التي لا تزال كابحاً لإرادة رؤوس الأموال في التوجّه نحو دمشق.

في فلسطين، تواظب دول الخليج على اعتماد حلّ الدولتين كإطار عام لحلّ المسألة الفلسطينيّة.

لا يمكن معاينة (المدى الخليجي)، دون ملاحظة العتبة العالية للبرامج الحداثية، ومنها بالأخصّ برامج التكنولوجيا العالية، التي ما كان لها أن تكون بهذا المستوى المتقدم لولا تشبيكها مع البنى الحداثيّة الغربيّة عموماً والأميركيّة خصوصاً فضلاً عن الصينيّة والآسيويّة.

هذه البرامج ومستلزماتها واستدامتها تستدعي بيئة مستقرّة سياسيّاً واجتماعيّاً، الأمر الذي يمكن ملاحظته بتلك المسافة التي قطعها (المدى الخليجي) مبتعداً عن معنى وموجبات ثقافة (هويّة قديمة)، كانت تكلفتها عالية، ومن دون عوائد.

بهذا المعنى، تصبح دول منطقة سايكس – بيكو، عبئاً على المدى الخليجي، الذي يعمل على تأطيرها في مقتضيات برنامجه الحداثي ومستلزماته، ضمن شروط جيوسياسيّة يُفترض أنّها مؤمّنة من الولايات المتحدة وبريطانيا بالدرجة الأولى. على أنَّ ذلك تعرّض لاهتزاز شديد بعد الاستهداف الإسرائيلي للدوحة، ما طرح تساؤلات جديّة ولأول مرة عن حقيقة الغطاء الاستراتيجي الأميركي ومدى اتفاقه أو تعارضه مع استراتيجيّة (إسرائيل العظمى) التي يمكن القول إنّها أنهت تقليداً راسخاً كان يُبقي المدى الخليجي خارج استهدافاتها وتحت الحماية الأميركيّة.

يمكن القول، إنَّ المدى الخليجي اليوم أمام تساؤلات استراتيجيّة جديدة، من المؤكد أن مقاربته لها ستنعكس على مشروعه أو سياساته إزاء القضايا السّوريّة عموماً.

-5-

(المدى – المجال) المؤسس في منطقة سايكس – بيكو، والذي أسقط الدولة الوطنيّة وقاموسها السياسي، يُدفع بمجتمعه (مؤسساته ونخبه) للخروج من ثقافة الهويّة وأسئلتها المصيريّة والعناوين المرتبطة بها، باختلاف وتباين مستوياتها التي ظهرت منذ منتصف القرن التاسع عشر وإلى الآن، باعتبارها "عبئاً ثقيلاً مقيداً لحريته وحركته" خلال قرن مضى! مقابل إدخاله في فوضى عارمة تحت عناوين جزئية عشوائية ومتكاثرة على مدار الساعة.

عنوان تغيير الواقع الجذري الذي دعت إله بعض الحركات والأحزاب السياسيّة تم إجهاضه مع عجز هذه الحركات عن إنجازه واستسلامها لتغوّل البنى الصلبة الدينيّة والعرقيّة، التي تشكّل الآن البنية التحتيّة للنظام السائد.

عجز التغيير، مع رسوخ بنية تحتية من هذا الطراز محمّلة بتاريخ صدامي زلزالي بتكاليف وجوديّة من مجازر ومذابح أهليّة وهزائم قوميّة، أدت وتؤدي إلى استبدال أسئلة النهضة والتنوير بأسئلة مختلفة، تبتدئ بالتساؤل عن أحقية أن نطرح سؤالاً جمعيّاً، أي أن نطرح سؤالاً يبتدئ بكلمة "نحن"؟

لكن ومجدداً، سيلحُّ سؤال من نحن؟ بقوة، إلّا أنَّ مقاربته لن تكون بديهيّة أو متيسّرة.

إزاء بنية تحتيّة من الصفائح الدينيّة والطائفيّة والعرقيّة، تصبح الإجابات الحاكمة لتساؤلات عصر النهضة وما بعده، غير مقنعة وغير كافيّة بذاتها. نسقٌ كامل من البديهيّات سقط أو يعاني من هزيمته في الواقع.

نعم، من نحن إذاً؟ وهل هذه الـ (نحن) هي نفسها الـ (نحن) التي طرحها أنطون سعادة كتساؤل وجودي منذ أقل من قرن بقليل؟

من يدخل في هذه الـ (نحن) ومن خرج ويخرج منها؟

أو أننا جميعنا تحت هذه الـ (نحن)، نعمل على تشكيلها دون أن نتمكن، وكأننا أسرى وللأبد في مجموعات حدود الدم!

وعليه:

من هو العدو اليوم؟

هل هنالك عدوٌ واحد فعلاً؟ أم أنَّ الجواب على الـ (نحن) هو من يتكفّل بالوصول إلى الأجوبة كلّها؟

وعليه:

من هو السّوري اليوم؟

كيف تُرى (السّوريّة) اليوم، وبأيّة معايير؟

العصر والواقع وثقافة الحياة "بدنا نعيش"، عناوين سائدة كمحصلة لهزيمة ثقافيّة كبرى عنوانها العجز عن تغيير الواقع الذي تم التأسيس له منذ أقل من قرنين، وهو الآن يُستبدل بـ (تدوير الواقع)، ليبقى محكوماً ببناه الصلبة الدينيّة والعرقيّة، ومحايداً سياسيّاً، ومؤطّراً في الآلة الاستثماريّة للشركات العالميّة التي تسيطر وسط حماية جيوسياسيّة محكمة.

-6-

البنية الفوقيّة، التي تعود تعريفاً إلى حقل السياسة، في هذا (المجال – المدى)، ترتسم بين مسميات دول منزوعة السيادة، ومناطق حكم أهليّة أو محليّة، إنْ كانت ذات طابع ديني – طائفي أو عرقي، وتحت مسميّات سياسيّة من اللامركزيّة إلى الفيدراليّة، ستكون في النهاية "محميات" تحت نفوذ القوى الإقليميّة وتالياً العالميّة. المسألة هنا لا تخص "الأقليّات" وحسب،

بل إنَّ منطقة "الأكثريّة" سواء أكانت شيعيّة (العراق) أو سنيّة (الجمهوريّة السوريّة)، ستكون بحكم الوضع الأقلوي تماماً "محمية" وتحت الرعاية والوصاية الخارجيّة.

-7-

في استطراد فلسفي ضروري، تطرح مسألة الإفتاء السائل، باعتبارها تشكّل (الدورة الدمويّة) للتنظيم الجهادي بوصفة كتلة صلبة، الإفتاء السائل دون حدود ودون قواعد وفي مختلف المسائل التفصيليّة المتعلقة باليوميّات (الصوم والصلاة والسفر واللباس ونوع الطعام.... إلخ) إلى الكبيرة المتعلقة بالاستراتيجيات (نظام الحكم، والحاكم والثورة عليه من عدمها، وتحديد من هو العدو ومن هو الصديق.... إلخ)، تطرح هذه المسألة جملة من الإشكاليات الجديّة التي تحيط بالدين الإسلامي وصورته وواقعه الآن.

أهم هذه الإشكاليات، برأينا، تتمثل بالسؤال الصادم التالي: هل لا يزال القرآن هو الكتاب بالمعنى الحقيقي للمسلم، أي هو كتابه؟ أم أنَّ المسلمين اليوم دون كتاب، مقابل الحضور الطاغي للإفتاء السائل، الموروث والمُستعاد من الحقبة العثمانيّة التي ازدهر فيها وتمكّن وتمأسس؟

تقود هذه المقاربة، إلى ملاحظة شيوع نوع من (ضياع الدين)، أو الضياع الديني الذي ينتعش مع وهمِ حضور الدين وتطبيق الشريعة؟ عدم وحدة المرجعيّة في كتاب، والاستسلام للإفتاء السائل ستكرّس ضياعاً مستداماً للدين وتغوّلاً متزايداً للسلطة يؤدي إلى إنتاجه غبَّ الطلب، كلزوم يواكب سيطرتها وإحكام نفوذها.

هل سيكون نقل الدعوة بفصل الدين عن الدولة، من كونها دعوة ناشئة من حقل السياسة، إلى كونها دعوة يجب أن تصدر اليوم من حقل الدين، ضروريّة ومصيريّة من أجل معنى الدين؟

هل يحتاج الدين اليوم للتحرّر من السياسة، على التوازي مع حاجة السياسة للانفصال عن الدين، حتى لا ينتهي نِتَفاً تحت ضربات الإفتاء السائل؟

-8-

تُعرّف الحضارة الغربيّة اليوم، وبالمنطق القيمي والديني، بوصفها: يهوديّة – مسيحيّة.

هذا التعريف، لم يكن موجوداً على الإطلاق، وإن كان مصطلح (اليهوديّة – المسيحيّة) متداولاً للإشارة إلى البنية الدينيّة المميزة لجماعات بعينها.

التأريخ التقليدي للحضارة الغربيّة يحيل ماضيها ومصدرها إلى الإغريقيّة، ومن ثم الرومانيّة.

إقحام اليهوديّة - المسيحيّة، جاء في إطار التداول، أو التمهيد، لسرديّة صدام الحضارات.

مع تراجع السرديّة التعريفيّة للحضارة الغربيّة (الإغريقيّة – الرومانيّة) خلفاً، وتقدم السّرديّة التعريفيّة الدينيّة (اليهوديّة – المسيحيّة)، تكون اليهوديّة قد بسطت نفوذها على عالم ونادي ما يسمى الديانات السماويّة، الذي حدوده الهندوسيّة والبوذيّة شرقاً.

العالم العربي، تحت هذا النفوذ، الذي يتغوّل يوماً بعد يوم. وما يفتح أمامه الطريق في منطقة سايكس – بيكو تحديداً، الوضع الجيوسياسي الذي آلت إليه، مع الإفتاء السائل ومقتضياته، فضلاً عن الإشكالات السابقة المرتبطة بعلاقة التوراة بكل من الانجيل والقرآن.

الابراهيميّة، كمفهوم وإطار عملي، تأتي في هذا السياق، بل تتجاوز التركيب الثنائي الذي يشير إلى مرجعيتين: يهودي – إسلامي، يهودي – مسيحي، نحو ابراهيمية يهوديّة تشعبت (أخرجت من رحمها) لاحقاً مسيحيّة وإسلاماً.

إذا استمر تقدم هذا النفوذ، سنشهد انتصاراً للسرديّة التوراتيّة في الوعي العام، يتجاوز في أهميته الانتصارات العسكريّة. الصراع هنا حول التاريخ وحقيقته، وهو في واقعه صراع سرديّات. إنْ سادت السرديّة التوراتيّة سيسقط اسم سوريا الصامد في منطقة سايكس – بيكو، ولا يبقى في التاريخ غير ما يصدر من مرجعية مضبوطة على حامل الحركة الصهيونيّة، وعندها سيكتمل تأسيس البنية التحتيّة التي عليها سيتم تحويل إسرائيل الكبرى المُتخيلة إلى واقع قائم.

-9-

لم يعد من الممكن تعريف منطقة سايكس – بيكو، بكونها مجموعة من الدول الوطنيّة الناتجة من تمزيق، وتشريح وطن واحد.

منطقة سايكس – بيكو، أمست تعريفاً: مدى أو مجال، وهو ساقط بالمعنى الجيوسياسي، كما هو ساقط بالمعنى الثقافي والمجتمعي. يُصار إلى ترتيبه وإعداده، وفق مجسّم – ماكيت، موضوع مُسبقاً، ليصبح مؤهلاً للمشاريع الكبرى التي ستتكشّف لاحقاً.

نحن الآن في ما بعد سايكس – بيكو.